

صوت البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

متى تستيقظ حكومات الخليج وتبدأ الإصلاح؟

برغم مرور أكثر من عشرة أعوام على بدء الحوار بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ما يزال الطرفان بعيدين عن توقيع اتفاقية اقتصادية بينهما. وما يزال الجانبان يجتمعان بشكل منتظم لمناقشة سبل التعاون وتكريس التفاهم الذي يدعم الثقة ويقوي الاواصر. ومن بين المشاكل التي تعترض توقيع الاتفاقية رفض حكومات دول الخليج التوقيع على الاتفاقية ما دامت تحتوي على بند حول حقوق الانسان وضرورة احترامها في الخليج. وتبدو موضوعة حقوق الانسان واحدة من اعقد القضايا التي تتحدى الكيان السياسي في الخليج، حيث رفض حكامه الاعتراف بديباجة حقوقية تمنعهم من الاضطهاد المستمر لمواطنيهم. وأصبحت القضية كذلك عنوانا للتحرك السياسي والحقوقى الذي تمارسه قوى المعارضة حيثما اتاحت لها الفرصة. وإذا كانت البحرين قد استحوذت في السنوات الخمس الاخيرة بحصة الأسد في الاهتمام الدولي بحقوق الانسان بعد تفجر الانتفاضة المباركة في ديسمبر ١٩٩٤، فقد توجهت الإنظار مجددا الى المملكة العربية السعودية . وقد بقيت المملكة حتى الآن شماعا يعلق عليها بقية الحكام غسيلهم، وينسبون رفض الإصلاحات السياسية والحقوقية الى الرياض، ويرفضون الاعتراف بوجود رفض ذاتي للديباجة الحقوقية والديمقراطية.

لكن استمرار الركود السياسي في المنطقة ورفض حكام السعودية تحديث نظامهم السياسي دفع الأمور باتجاه أكثر انتقادا لتلك السياسات. وقد أصدرت منظمة العفو الدولية في الشهور الأخيرة تقريرين حول انتهاكات حقوق الانسان في السعودية ونظمت مؤتمرا حول ذلك يعقد هذا الشهر (يونيو). وكان الرد السعودي الأولي مشجعاً حيث أمر الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بالتقصي في ما قالته منظمة العفو الدولية، ثم أمر بتشكيل لجنتين لحقوق الانسان، حكومية ومستقلة. وتغيرت لهجة الخطاب الرسمي بشكل ملحوظ، ولكن لم يتضح بعد ما اذا كان لدى الحكومة مشروع لتطوير النظام السياسي يكرس احترام حقوق الانسان كنهج ثابت وليس لمنع الاحتجاجات الدولية فحسب. وحتى الآن فليس لدى السعودية سوى مجلس للشورى يعين الملك جميع اعضاءه، وتقتصر صلاحياته على تقديم المشورة، ولا تعتبر قراراته ملزمة للنظام. وبرغم تلك الخطوات لم يتغير شيء كبير على ارض الواقع. فقد استمرت الاعتقالات مؤخرا خصوصا بعد احداث نجران التي استهدفت بها الطائفة الاسماعيلية، وفي المنطقة الشرقية، واعتقل عدد من المواطنين من مناطق الاحساء والقطيف من بينهم السيد هاشم الشخص، العالم الديني المعروف، وفي الكويت أدى الضغط الدولي حول الانتهاك الواسع لحقوق فئة غير محدد الجنسية (البدون) الى اجبار الحكومة على اتخاذ خطوات ايجابية جديدة من بينها الموافقة على تجنيس قرابة عشرة آلاف منهم.

وهذه التطورات تعني ان الوضع الخليجي ليس على ما يرام، وان الضغوط الدولية سوف تتواصل على حكام المنطقة لاحداث تغييرات ايجابية معقولة. ولا بد من التاكيد على ان ما حدث من تغييرات حتى الآن بقي هامشيا ولم يصل الى جوهر القضايا الأساسية. وهناك الآن جهود مكثفة من حكومات مثل حكومة البحرين تهدف لأمرين: اسكات الاصوات المعارضة في الداخل والخارج اما بالترغيب او التهيب، ومنع صدور قرارات دولية تشجب اوضاع هذه البلدان. لكن هذه الانظمة ترفض حتى الآن اتخاذ خطوات حقيقية لوضع نهاية للاوضاع المتردية والمتخلفة. فليس من المعقول ان يبقى الوضع الخليجي على ما هو عليه من تخلف وقمع وغياب للحقوق الأساسية، فالحرية حق اساسي وتوفرها مسؤولية الحكومات وليست مئة منها. واحترام حقوق الانسان بما في ذلك وقف الاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل خارج القانون واضطهاد حقوق المرأة والطفل، كل ذلك حقوق مشروعة للمواطنين وعندما يوفرها الحاكم فانما هي مسؤوليته وليست هبة من الحاكم للمحكومين.

ان من مصلحة الحكومات الخليجية، وخصوصا في اطار مجلس التعاون الخليجي توسيع دائرة الحريات والموافقة على ادخال اصلاحات سياسية واسعة في نظام الحكم وفي ما يتعلق بحرية التعبير والتجمع والمشاركة السياسية. وثمة اصوات متخلفة تدعو لعدم الاستجابة لهذه المطالب المشروعة. ولكن الحكومات مدعوة قبل غيرها لاتخاذ قرارات حاسمة في هذا المجال. وكما هو معروف فالعلاقات الثنائية بين دول الخليج ليست على ما يرام، برغم ما هو ظاهر منها من ايجابية. فالامارات والسعودية تبادلان الانتقاد العلني بشكل واسع، وسبب ذلك يعود الى

التمتص ص ٨

○ تواصلت الشهر الماضي جريمة ابعاد المواطنين قسرا. فتم ابعاد عائلة الى السويد، وابعد مواطن آخر الى قطر.

○ وكانت العائلة المكونة من ام وابنة اطفال عائدة الى بلدها بعد سنوات من الفراق، ولكن العائلة الخليجية منعتها من الدخول وأبعدتها قسرا الى السويد بدون اي مبرر. اما المواطن فكان عائدا من دراسته الدينية بمدينة قم فاحتجز في المطار ثم أُبعد الى الدوحة التي كان قد استقل الطائرة منها.

○ في جنيف عرض الفيلم الذي بثته القناة التلفزيونية البريطانية الرابعة في وقت سابق حول التعذيب في البحرين، امام عدد من الصحفيين وناشطي حقوق الانسان الذين تواجدوا في جنيف لحضور الدورة الـ ٥٦ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وكان الاقبال على الفيلم كبيرا، وتبع العرض حلقة نقاش مفيدة جدا اطلع الحاضرون خلالها على اوضاع البحرين واندمشوا لما يتعرض له مواطنوها من تعذيب. ووقع الحاضرون عريضة مهمة تطالب الحكومة باعادة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني.

○ واصلت محكمة امن الدولة السيئة الصيت اصدار احكامها الجائرة بحق مجموعات من المواطنين ظلما وجورا. وكانت جلسات المحكمة مختصرة اقتصرت على توجيه التهم الملفقة الى الضحايا ثم اصدار الاحكام الجائرة عليهم، وجرم جميع الضحايا حق استئناف تلك الاحكام التي صدرت بشكل سرى احيانا. ومن بين الذين أصدرت المحكمة احكاما جائرة بحقهم مجموعة من منطقة الديه، ومجموعة النساء الثلاث اللاتي اعتقلن العام الماضي وعذبن بوحشية. ويرزح المواطنون في الزنزانة الخليفية في اوضاع سيئة للغاية حيث يحرمون من ابسط حقوقهم الانسانية.

○ أجريت للشيخ عبد الامير الجمري عملية جراحية في القلب بعد اكتشاف انسداد بعض الشرايين. وتكلت العملية بالنجاح، حسب ما يبدو، وبرغم ان الامير زار الشيخ في المستشفى فقد استمر الحصار المفروض على منزله. وقام رئيس الوزراء بزيارة الشيخ ايضا. ولكن

○ تواصلت الشهر الماضي جريمة ابعاد المواطنين قسرا. فتم ابعاد عائلة الى السويد، وابعد مواطن آخر الى قطر.

○ في جنيف عرض الفيلم الذي بثته القناة التلفزيونية البريطانية الرابعة في وقت سابق حول التعذيب في البحرين، امام عدد من الصحفيين وناشطي حقوق الانسان الذين تواجدوا في جنيف لحضور الدورة الـ ٥٦ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وكان الاقبال على الفيلم كبيرا، وتبع العرض حلقة نقاش مفيدة جدا اطلع الحاضرون خلالها على اوضاع البحرين واندمشوا لما يتعرض له مواطنوها من تعذيب. ووقع الحاضرون عريضة مهمة تطالب الحكومة باعادة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني.

○ واصلت محكمة امن الدولة السيئة الصيت اصدار احكامها الجائرة بحق مجموعات من المواطنين ظلما وجورا. وكانت جلسات المحكمة مختصرة اقتصرت على توجيه التهم الملفقة الى الضحايا ثم اصدار الاحكام الجائرة عليهم، وجرم جميع الضحايا حق استئناف تلك الاحكام التي صدرت بشكل سرى احيانا. ومن بين الذين أصدرت المحكمة احكاما جائرة بحقهم مجموعة من منطقة الديه، ومجموعة النساء الثلاث اللاتي اعتقلن العام الماضي وعذبن بوحشية. ويرزح المواطنون في الزنزانة الخليفية في اوضاع سيئة للغاية حيث يحرمون من ابسط حقوقهم الانسانية.

○ أجريت للشيخ عبد الامير الجمري عملية جراحية في القلب بعد اكتشاف انسداد بعض الشرايين. وتكلت العملية بالنجاح، حسب ما يبدو، وبرغم ان الامير زار الشيخ في المستشفى فقد استمر الحصار المفروض على منزله. وقام رئيس الوزراء بزيارة الشيخ ايضا. ولكن

محكمة العدل الدولية تحدد مصير جزر حوار، ورئيس الوزراء متهم بالتقصير

افتقاد آل خليفة وسائل تهديد الامن الاقليمي في الوقت الحاضر. وتمنع العائلة الحاكمة المواطنين من التعاطي مع قضية الخلاف الحدودي بشكل مكشوف لان اي مواطن يتطرق للقضية سوف يكتشف بسهولة تراخي آل خليفة وفشلهم في التصدي لتلك القضية الخطيرة. ولولا شعور العائلة الحاكمة بخطر العزل الاقليمي بشكل كامل لاستمرت وسائل اعلام النظام في شتم النظام القطري كما فعلت مع ابناء البحرين. فهذا الاعلام، شأنه شأن بقية امكانات البلاد المسخرة لخدمة العائلة الحاكمة، لعب دورا قذرا في التضليل والتشويش وفشل تماما في التعبير عن الهموم السياسية للشعب. وتدخلت حكومات دول المنطقة لوقف المهاترات التي شنها الاعلام الخليفي ضد قطر لعلمها ان البحرين سوف تكون الخاسر الاكبر في تلك المهاترات. وسجل امير قطر نقطة ضد حكومة البحرين عندما قام بزيارة الى المنامة التقى خلالها الامير ورئيس الوزراء بعد يومين فقط من الحملة التي استهدفته وحكومته. واستطاع امير قطر كذلك تهدئة الوضع بدون تقديم اي تنازل للبحرين. ووجد آل خليفة انفسهم مضطرين للرضوخ للامر الواقع. فصدر بيان مشترك اعترف بعدم امكان سحب القضية من المحكمة الدولية برغم فشل محاولات البحث عن «حل أخوي». وكانت اللجنة المشتركة العليا بين البلدين التي تم تشكيلها بعد زيارة امير قطر الاولى الى البحرين قد أقرت اتفاقا ينص على: «ان تبحث اللجنة العليا المشتركة، بالإضافة الى مهمتها الاساسية في تطوير وتعزيز التعاون بين الدولتين، امكان التوصل الى حل أخوي للخلاف الحدودي القائم بينهما مع استمرار عرض ذلك الخلاف على محكمة العدل الدولية ومن دون ان يؤثر ذلك في الاجراءات المحددة والجدول الزمني لنظر الدعوى. فاذا تم التوصل الى حل ودي مقبول من الطرفين قبل صدور الحكم النهائي لمحكمة العدل يتم سحب القضية من المحكمة باتفاق الطرفين».

وهكذا يبدو ان الموقف الخليفي المتهور أدى الى خلق انطباع لدى الرأي العام بضعف موقف البحرين، الامر الذي لا تسنده الحقائق. وكما ذكرنا سابقا فقد كان رئيس الوزراء مشغولا بقمع ابناء البحرين ولم يوجه امكانات الدولة للدفاع عن حدود البلاد. فلدنيه سياسة قديمة لا تقبل التطوير بان التهديد يأتي من المطالبين باقامة دولة القانون، فالقانون في نظره هو العدو الاول لنمط حكمه، وبالتالي فان ابقاء البلاد محكومة بالقمع هو الطريق لتثبيت وجوده وفرض هيمنة عائلته على البلاد.

ان شعب البحرين معني بحدود بلاده ومستعد لبذل الغالي والنفيس للدفاع عنها. ولو أعطيت القضية القضائية للمحامين البحرينيين لكانت النتيجة مختلفة تماما. ولقد أمعن رئيس الوزراء في اقصاء المواطنين عن القضية، حتى انه أقال الدكتور حسين البحارنة الذي كان معنيا بملف جزر حوار في ذروة الخلاف القضائي وحرمة القضية من تجربته الشخصية الواسعة في ذلك المجال. لماذا فعل ذلك؟ ولماذا يصير على اقصاء ابناء البحرين عن القضية؟ ان شعب البحرين يحمل رئيس الوزراء وعائلته المسؤولية الكاملة عن اي تقصير في الترافع امام المحكمة الدولية وعن خسارة اي شبر من الارض. واذا - لا قدر الله - حكمت المحكمة لغير صالح البحرين، فعليه ان يستقيل فورا ويعترف بفشله في حماية ثغور البلاد.

رئيس الوزراء اغلب المنشآت السياحية التي اقيمت مؤخرا في الجزيرة، وربما يملك بعض شركات السياحة التي تنقل السياح اليها بشكل منتظم. ويطالب الشعب بفتح بقية جزر البحرين خصوصا جزر ام النعسان وام الصبان وجدة، والنصف الجنوبي من البلاد. فهذه المناطق جميعا واقعة تحت سيطرة العائلة الخليفية الحاكمة ويمنع المواطنون من الوصول اليها. وكانت جدة تستعمل في السابق سجنا للمواطنين، ولكن طبيعتها الجميلة دفعت رئيس الوزراء لاحتلالها قبل بضع سنوات واخليت تماما من السجناء. ويجري الآن نقل رمال البحرين اليها على نفقة الدولة لتصبح حديقة جميلة لرئيس الوزراء شخصا. ويمنع اي مواطن من الاشارة الى ذلك من قريب او بعيد. اما جزيرة ام النعسان فقد استحوذ عليها الامير السابق، الشيخ عيسى، قبل وفاته واصبحت ملكا خاصا للامير الحالي.

وهكذا اصبحت الخلافات الحدودية بين البحرين وقطر عنوانا للتحدي بين الطرفين، بينما يقف الشعبان مراقبين لما يجري، وعلى وجه الخصوص ينظر شعب البحرين الى القضية باعتبارها ذات اهمية خاصة لانها تتعلق بجزء كبير من اراضيه، ويعتقد ان العائلة الخليفية فرطت كثيرا فيها وانها لم تستعد بشكل مناسب لخوض المعركة القضائية التي بدأت مؤخرا. وتشبثت خلال فترة المرافعات الاولى العام الماضي بتكرار مقولة ان قطر قدمت ثمانين وثيقة مزورة، الامر الذي لا ينطوي على اهمية خاصة. فقد سحبت قطر تلك الوثائق ولكن آل خليفة فشلوا في اعطاء القضية الاهمية التي تستحقها، وبدلا من ذلك ركزوا طوال فترة الخلاف التي شملت عقد التسعينات كاملا على سياسة القمع الداخلي، وسخروا امكانات الدولة لمواجهة ابناء البحرين، واستقدموا آلاف المرتزقة لضرب شعب البحرين. والآن اكتشفوا فجأة ان مصداقيتهم اصبحت على المحك وان فشلهم في المعركة القضائية سوف يفقدهم مبرر الوجود على رأس السلطة، خصوصا انهم بقوا مسيطرين على الجزر موضع الخلاف اكثر من مائتي عام. ولكن شعب البحرين سوف يكون، بسببهم، الخاسر الاكبر لان الارض ارضه واجياله هي التي ستدفع ثمن الفشل الخليفي. اما العائلة الحاكمة فقد ضمنت مستقبل اجيالها باحتلال عدد من الجزر الاخرى التي جعلتها مناطق مغلقة بوجه المواطنين. لقد كان بإمكانهم ان ينفقوا الاموال الهائلة التي مولوا بها حربهم ضد شعب البحرين في مجال اعداد الوثائق المطلوبة لكسب المعركة القضائية واثبات حق البحرين في تلك الجزر استنادا الى الملكية التاريخية من جهة، وكونها الاقرب الى البحرين من حيث المناطق المأهولة.

وبالإضافة الى سياسات آل خليفة الفاشلة في ما يتعلق بالاعداد للمرافعات القضائية فقد خسرت المعركة الاعلامية كونها ركزت على رفض الترافع امام القانون الدولي. وجاء ذلك امتدادا للرفض الخليفي المتواصل لكل ما هو قانوني ودستوري، فهم لا يعرفون سوى منطق القوة في التعاطي مع التحديات التي تواجههم، ولو كانت لديهم قوة عسكرية ضاربة لأصروا على رفض الترافع. وهذا ما فعلوه ويفعلونه مع شعب البحرين. فهم يرفضون الاحتكام الى دستور البلاد ويلجأون بشكل متواصل لاستعمال القوة ضد المستضعفين. هذا الافلاس الاخلاقي يهدد الامن والسلام المحليين والاقليميين. لكنه أكثر خطرا محليا وذلك بسبب

فجأة تفجرت الازمة بين البحرين وقطر بسبب خلافهما على الحدود، وبدون مقدمات أعلنت البحرين الشهر الماضي تجميد نشاط اللجنة المشتركة التي كانت قد شكلت في مطلع هذا العام إثر زيارة الامير القطري الى البحرين. وتضم اللجنة وليي العهد في البلدين، وقد أوكلت لها مهمات عديدة اهمها النظر في الخلاف الحدودي. ويبدو ان البحرين كانت تأمل ان تنجح اللجنة في سحب قضية الخلاف الحدودي من محكمة العدل الدولية والاتفاق بدلا من ذلك على «حل ودي». ولكن عندما لم يبق سوى بضعة ايام قبل بدء المرافعة في لاهاي تأكدت حكومة البحرين ان اللجنة العليا لن يكون بمقدورها سحب القضية، ولذلك جاء قرارها غاضبا ومتسما بالكثير من التشنج والانزعاج. ووجهت دول الخليج الاخرى لومها للبحرين، خصوصا السعودية التي قالت انها دهشت لقرار تعليق عمل اللجنة واعتبرته خطوة سلبية كبيرة. اما الامارات فقد سعت للتوسط بين الطرفين ولكن وجدت ان اقصى ما يمكن ان تعمله هو تأجيل اية وساطة الى ما بعد انتهاء المرافعات وصدور قرار المحكمة، وهو امر لن يحدث الا بعد عدة شهور. ففي البداية تبدأ قطر مرافعتها في الاسبوع الاول الذي يبدأ في ٢٩ مايو، وبعدها تقدم البحرين مرافعتها خلال الاسبوع التالي، ثم تعود قطر للرد وتليها البحرين. ومع نهاية هذا الشهر (يونيو) ستكون المحكمة قد أنهت المرافعات تماما وبقي عليها تدبر الامر واتخاذ القرار المناسب. وليس متوقعا ان يصدر الحكم الى العلن الا بعد ان تطلع الدولتان عليه، وقد يجري خلال ذلك الكثير من الدواول للحد من الآثار السلبية للقرار.

في هذه الاثناء من المتوقع ان ترتفع درجة حرارة المنطقة مجددا خصوصا بعد ان شنت صحف البحرين حملة اعلامية كبيرة ضد قطر واتهمتها بتجاوز المبادرة السعودية. وقد بدأت هذه المشادات على أوجها، ولكن الاتصالات التي قامت بها دول الخليج الاخرى مع الطرفين خففت حدة التوتر وادت الى قيام امير قطر بزيارة عاجلة الى المنامة وذلك في ٢٤ و ٢٥ مايو الماضي. وقد التقى خلال الزيارة مع امير البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ولم يتفقا على اي شيء يتعلق بالمرافعات، حيث أصرت قطر على ابقاء القضية امام المحكمة. اما البحرين قد أصرت على حل اللجنة المشتركة، فكان الحل الوسط الاتفاق على تجميد عملها حتى صدور قرار المحكمة. ولا يتوقع ان تستطيع اللجنة اتخاذ قرارات حاسمة حتى عندئذ لان القضية قديمة جدا وتشعر العائلة الحاكمة في البحرين انها معركة خاصة بها خصوصا عندما طرحت قضية الزيارة الواقعة في الاراضي القطرية. ومع تمسك شعب البحرين بحقه في جزر حوار، فانه لا يرى اي حق في منطقة الزبارة. فالمطالبة بها انما تنطلق من حقيقة انها كانت قبل مائتي عام مقر آل خليفة قبل احتلالهم البحرين في ١٩٨٣. ولذلك فان اقصاءها في القضية لم يزعج قطر كثيرا لان احدا لن يأخذ مطالبة حكومة البحرين بها مأخذ الجد. والقضية الكبرى انما هي في جزر حوار التي تبلغ مساحتها حوالي ربع مساحة جزيرة البحرين. وقد بقيت هذه الجزر مغلقة تماما بوجه شعب البحرين طوال العهد الخليفي، ولم يسمح آل خليفة للمواطنين بزيارتها الا بعد تفجر الخلاف مع قطر بشأنها. ويرى المواطنون ان الحكومة تسعى للزج بهم في معركة الخلاف مع قطر، بينما هم محرومون من اي دور فيها، ويمتلك

● أبدت السلطات البحرينية الأسبوع الماضي عائلة بحرينية مكونة من ام وأربعة أطفال. كانت العائلة عائدة الى بلدها من الدنمارك، فتم إيقافها في مطار البحرين ثلاثة أيام متواصلة في وضع سيء حتى صدر قرار ابعادها قسرا. ولم تعط السلطات اي مبرر لذلك القرار الظالم. وتم التحقيق مع افراد العائلة بأسلوب وحشي، ووضعوا في غرفة ضيقة طوال فترة التوقيف. وفشلت الحكومة في تجديد جوازات سفرهم. ورأى المراقبون في هذه الجريمة تنفيذا لمزاعم النظام بأنه يحترم حق كل بحريني في العودة الى وطنه، ويتناقض كذلك مع التصريحات التي ادلى بها الامير بمنح جوازات السفر البحرينية لمن يستحقها. ويحمل جميع افراد هذه العائلة جوازات سفر بحرينية انتهت صلاحيتها في السنوات الاخيرة. وحرم افراد هذه العائلة من لقاء اهلهم في البلاد ظلما وعدوانا.

● ومن جهة أخرى عرض يوم امس باحدى قاعات الامم المتحدة في جنيف الفيلم الذي بثته القناة البريطانية الرابعة Channel 4 مؤخرا. وكانت الصحافية التي اعدت الفيلم قد قامت بزيارة البحرين سرا والتقت بضحايا القمع من المواطنين ممن تعرضوا للتعذيب والاعتقال التعسفي من الرجال و النساء والأطفال. كما صورت مواقع القمع التابعة للقسم الخاص بوزارة الداخلية في مقرها بالقلمة الواقعة في العاصمة. وأجرى مقدم البرنامج حوارا مع سفير دولة البحرين في لندن، الشيخ عبد العزيز بن مبارك آل خليفة، ليرد على ما جاء في الفيلم الوثائقي بما في ذلك دور ايان هندرسون في القمع والتعذيب، وكان الفيلم متوازنا وموضوعيا. وقد حضر العرض العشرات من مندوبي منظمات حقوق الانسان المشاركين في الدورة الـ ٥٦ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وبعد العرض قام الدكتور تشارلز جريف ممثل منظمة الحوار بين الاديان والسيد عبد النبي العكري ممثل لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين بالتعليق على ما جاء في الفيلم والرد على أسئلة الحاضرين. وقد رعى عرض الفيلم أربع منظمات حقوقية دولية هي الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان ومنظمة الحوار بين الاديان والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب ومنظمة شمال جنوب.

● وعلى صعيد آخر نشرت دورية «المجتمع المدني Civil Society» التي يصدرها مركز ابن خلدون في القاهرة في عددها رقم ١٠٠ الصادر هذا الشهر بحثا مهما للدكتور عبد الهادي خلف، بعنوان: «امير البحرين الجديد: الحركة الى الجانب». وجاء في البحث ان تصريحات الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لدى استلامه الحكم العام الماضي بعد وفاة والده لم تخرج عن نطاق الوعود ولم تنطرق للقضايا الجوهرية. واشتمل البحث على خلفية للتطورات في البلاد ولحمة عن التجربة الدستورية في النصف الأول من السبعينات وصولا الى القرار الاميري المشؤم بتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني في ١٩٧٥. ثم تطرق الباحث الى تطورات الوضع في الفترة التي اعقبت حرب الخليج الثانية وظهور الحركة الدستورية في البلاد وتوقيع العريضتين الشهيرتين الطالبتين باعادة العمل بالدستور. وكان رد فعل الحكومة تشكيل مجلس الشورى. وقال ان وفاة الشيخ عيسى العام الماضي وفرت فرصة للتعبير وان المعارضة دعت الى الهدوء لتوفير مناخ مناسب لذلك، ولكن بدون جدوى. ثم تطرق لاولويات الشيخ حمد ومنها تكريس هيمنة العائلة

الخليفية على البلاد والاهتمام بالتشكيلية القبلية والدينية التقليدية في البلاد والتعاطي مع قضايا حقوق الانسان مثل اطلاق بعض السجناء الموقوفين والوعد بمنح جوازات سفر للبحرينيين المحرومين منها وانشاء لجنة لحقوق الانسان والوعد بانتخابات بلدية. واشتمل البحث كذلك على فقرة تساؤلية عن شخصية الامير: أهو غير قادر على اتخاذ القرار ام غير راغب ام ضعيف؟ وانتهى البحث بالقول: «لقد ركز الامير على الحفاظ على وحدة العائلة (الخليفية) بالاضافة الى محاولته بناء ارضية للسلطة تستطيع منافسة سلطة عمه او تقلصها تماما. اما رئيس الوزراء... فسوف يرتاح كثيرا لو استطاع تحويل ابن اخيه الى حاكم رمزي فقط. ومن السابق لاوانه الحكم على مدى واقعية التعايش في البحرين (بين الامير وعمه) او التنبؤ بما سيمتخض عنه».

٢٧ أبريل

● في محاولة لتضليل مواطني منطقة المحرق تتبنى الحكومة في هذه الايام سياسة احتواء مشاعر ابنائها باظهار اهتمام ظاهري بها. ويأتي ذلك بعد بروز ظواهر تملط في اوساط ابناء المحرق عبر عنها عدد من الخطباء في مطلع هذا الشهر، وتعبير عنها كتابات بعض مثقفيها. ويقول المطلعون على الامور ان ابناء البحرين ومن بينهم ابناء المحرق شعروا بالاستياء الشديد في العامين الماضيين بعد استقدام العائلة الخليفية الآلاف الاجانب وتجنيسهم وتوطينهم في المناطق السكنية المخصصة لابناء البحرين. وتعمق الشعور بالاستياء بعد استمرار تجاهل المطالب الشعبية التي احتوت عليها العريضة الشعبية. ويسعى رموز النظام الآن لمنع تفاهم الاستياء، فانتهجوا مؤخرا سياسات للتقرب من ابناء المحرق على امل ان ينجحوا في تضليلهم ومنعهم من المشاركة في الحركة الدستورية التي تطالب بالاصلاحات السياسية في البلاد. وقد قام الامير الشهر الماضي بزيارة الى المنطقة في اطار مهرجان البسيتين، وقام رئيس الوزراء قبل يومين بزيارة ممثلة وزع فيها اوسمة على مائتين من مواطني مناطق الحد وعراد والدير وقلالي وسماهيح والبسيتين. وظهر رئيس الوزراء على رأس وفد ضم افراد العائلة الخليفية في اشارة واضحة الى هيمنة آل خليفة على كل شيء في البلاد. وقال مواطنون من المنطقة انهم شعروا بالاهانة الشديدة من هذه الخطوة التي اتضحت فيها محاولة رئيس الوزراء اظهار الامور في البلاد على غير حقيقتها ومحاولته الرخيصة لاسترضاء مواطني المحرق بأساليب دعائية ليس بها محتوى حقيقي. وقال هؤلاء ان ابناء المحرق، شأنهم شأن جميع ابناء البحرين، يطالبون بحقوقهم الدستورية ويرفضون محاولة استغلالهم بأساليب دعائية رخيصة. وأشاروا على وجه الخصوص الى تصريحات رئيس الوزراء بان المحرق كانت العاصمة الاولى للبلاد، متسائلين اين كانت الحكومة عن هذه المنطقة التي اهملت طوال العقود السابقة ولم يبدأ الاهتمام بها الا بعد ان شعر آل خليفة بالسخط الشعبي ضد سياساتهم الاستبدادية؟

● وكان الشعور بالاستياء قويا لدى ابناء المحرق منذ فترة. وقد لاحظوا ان الامير قام الشهر الماضي بمنح اوسمة كثيرة لافراد العائلة الحاكمة والضباط الاجانب بوزارة الداخلية كترية لهم على ما ارتكبه من جرائم بحق ابناء البحرين. ولاحظ هؤلاء ان الامير منح وسام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة من الدرجة الاولى الى اللواء ايان هندرسون بالاضافة الى ثلاثة آخرين من آل

صحيفة «لا كورير» السويسرية:

عطية الله معذب معروف وحضوره في جنيف اهانة للمجتمع الدولي

نشرت صحيفة «لا كورير» في عددها الصادر في ١٧ أبريل ٢٠٠٠ مقالا بعنوان: معذب يشارك في لجنة حقوق الانسان. وجاء في المقال: اذا كانت لجنة حقوق الانسان منذ سنوات تمثل المؤتمر الاممي الاكثر جذباً لاهتمام المراقبين، فقد اصبحت هي الاخرى مراقبة. فرغم كل الجهود التي قام بها لاختفاء هويته كان حضور الرجل واضحا في المحفل الذي يضم آلاف المبعوثين. اننا نتحدث هنا عن عضو وفد البحرين، الشيخ عبد العزيز عطية الله آل خليفة، محافظ العاصمة المنامة وقريب الامير الحاكم. ان سمعة هذا الرجل الذي حاول ألا يكون له أثر ضمن هذا المحفل يمكن ان تشير الكثير من الجدل. فهو الرئيس السابق للجنة الامنية في الدولة ومعروف انه معذب بارز. وعندما تم التعرف عليه من قبل «لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين»، وهي منظمة غير حكومية وعضو بالفيدرالية الدولية لحقوق الانسان التي مقرها في باريس، اتضح ان الشيخ غير مسجل في القائمة

الرسمية للمشاركين، ولكن سكرتارية اللجنة استطاعت ان تتأكد من مشاركته، موضحة ان البعثة الرسمية يمكنها ان لا تضع على القائمة اسم ممثل عنها، يطلب من حكومتها. لكن حضوره الدائم ضمن الوفد في قاعة الاجتماعات في اللجنة تجعل منه رئيسا فعليا ان لم نقل رسميا للوفد. وبصفته الحالية كمحافظ منذ سنتين فانه يتحمل مسؤوليات مهمة في المجال الامني للعاصمة التي مرس فيها التعذيب، كما كان شأنه عندما كان في قسم المخابرات.

السيد جو ستورك، مدير قسم الشرق الاوسط في منظمة هيومن رايتس ووج (لجنة مراقبة حقوق الانسان) ومقرها واشنطن لم يتردد في القول بان حضور الشيخ عبد العزيز عطية الله آل خليفة، ضمن وفد البحرين الرسمي الى لجنة حقوق الانسان هذا العام هو تعدد كبير على الامم المتحدة وعلى كل ضحايا انتهاكات حقوق الانسان في العالم أجمع، لذلك يعتبر مفاجأة ان حكومته لم تضع اسمه ضمن القائمة العلنية للبعثة.

أما جوانا فيشر ممثلة هيومن رايتس ووج في الدورة فلم تخف تعجبها قائلة: «اننا شاهدنا ضحايا التعذيب يتحولون الى ممثلين لدولهم عندما يتغير نظام الحكم، لكننا لم نشهد قط معذبا يحضر اللجنة وخاصة عندما يكون ممارسا لعمله. وحسب ما ذكرته المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب، فان التعذيب لا يزال احدى الوسائل الممارسة في البحرين لا نتزاع ا لمعلومات والضغط على المعتقلين.

منذ زمن طويل

منذ عام ١٩٧٥ قام الامير بحل البرلمان حيث ان غالبية منتخبة وقام بالغاء المواد الدستورية المتعلقة بالحرية الاساسية، ويعتبر الامير رأس الدولة. وما بين الاعوام ١٩٧٥ - ١٩٩٧ شهدت البلاد اضطرابات خطيرة قمعت بقوة. واذا كنا اليوم نستطيع ان نتحدث عن هدوء فان ذلك نتيجة القبض الحديدي للحكم. فقد أضحى النفي القسري ممارسة روتينية تطال البحرينيين الذين يسعون للعودة الى بلدهم، ولكن

يتم ايقافهم في المطار والتحقيق معهم (وقد يمتد ذلك لاسباب) ثم يتم ابعادهم الى الخارج. وتتهم الولايات المتحدة الامريكية التي تقر ان لها مصالح في المنطقة بانها الداعم الرئيسي للنظام، والبحرين التي تحضن قاعدة الاسطول الامريكي الخامس حظيت بزيارة خاصة لوزير الدفاع الامريكي ويليام كوهين، الذي كان في المكان نفسه الذي توفي الامير السابق فيه في مارس ١٩٩٩. وفي تصريحه وبدون التقيد بعبارات التعازي الرسمية وصف السيد كوهين الامير المتوفي بان «صديق حميم ونزيه للولايات المتحدة الامريكية، وخاصة البحرية الامريكية... كما ان اهتمامه بشعب البحرين جعل منه رئيسا ناجحا ومحبوبا»، ولكن الوفد الامريكي لدى اللجنة، حسب ما كشف عنه احد اعضائه، أعطيت لاعضائه اوامر صارمة بتجنب اي اتصال مع الشيخ عبد العزيز عطية الله آل خليفة، اذ حتى القوى العظمى مجبرة على التحفظ ولو اثناء دورة اللجنة على الاقل تجاه هذا الشخص.

يوميات البحرين في شهر مايو ٢٠٠٠

خال سميح رجب، رئيس لجنة حقوق الانسان الحكومية، الذي فشل في القيام بأية خطوة لوقف تعذيبه. وبدلاً من ذلك فقد ذهب سميح رجب الى جنيف للدفاع عن النظام الذي يعذب خلاله بوحشية، كل ذلك من اجل الحفاظ على منصبه كعضو بمجلس الشورى ورئيس اللجنة المذكورة، بينما كان يتوقع منه ان يدافع عن خاله المظلوم الذي يخضع للتعذيب المتواصل والسجن الانفرادي. وعلق مراقبون على هذا الموقف غير النبيل بالقول ان هناك من البشر من هو مستعد لبئح اهله وضيمره من اجل المصالح الشخصية.

● وذكرت المصادر من جهة اخرى ان محكمة امن الدولة السيئة الصيت سوف تعقد غدا جلسة سرية للاستمرار في محاكمة سبعة مواطنين أبرياء وهم: علي مهدي، ٢٢، السيد جابر السيد عدنان الصبار، ٤٠، عبد الأمير العرادي، ٢٢، هشام علي حسن، ١٩، محمود محسن، ٢٢، سهيل شحادة، ٢٧، سعيد الشيخ، ٢٣. وعقدت لهذه المجموعة جلسة محاكمة قبل أكثر من شهر، ويخشى ان يصدر القاضي الخليفي، عبد الرحمن بن جابر آل خليفة، احكاماً قاسية بحقهم. وتجدر الإشارة الى ان آل خليفة لا يسمحون باستئناف الاحكام التي يصدرونها بحق أبناء البحرين ويعقدون جلسات المحاكمة سرا ولا يسمحون للدفاع بتقديم اي شهود. ونظراً لغياب اي دليل ملموس لتجريم هؤلاء طالب المعارضة باطلاق سراح هؤلاء الأبرياء فوراً، وتعتبر استمرار اعتقالهم جريمة اخرى تضاف الى سجل النظام الخليفي الجائر.

أكدت التقارير الواردة من اوساط رجال الاعمال ان السخط يسود اجواء المقاولين الذين يتعاملون مع وزارات الدولة او الشركات الكبرى مثل ألبا وباكو وبتلكو، وذلك بسبب الفساد المالي لرئيس الوزراء وعصابته. فقد فرض رئيس الوزراء على كل مقاول عمولة بنسبة ١٢ - ١٥ بالمائة من قيمة المشروع كضريبة غير معلنة لحسابه. ويقوم عادة بارسال احد عملائه مثل خليفة السعد او محمد زباري او الدوسري (والد احد المعذبن المعروفين) الى المقاول بعد فوزه بالمنافسة لاستلام المبلغ نقداً. وذكر مسؤولون بشركة SABRE الامريكية التي تقوم بادارة قسم الكمبيوتر وتقنية المعلومات بشركة طيران الخليج ان هناك استياء عاماً لدى ادارة الشركة بسبب إلزام الشركة بدفع نسبة ٢٠ بالمائة من قيمة العقد السري البالغ قيمته ٣٥ مليون دينار (١٠٠ مليون دولار) الى الحساب الخاص لعلي بن خليفة، وزير المواصلات. كما فرض على أغلب وزارات الدولة شراء تذاكر سفر موظفيهم اثناء سفرهم في مهمات رسمية من سفريات «الفتاح» التي يملكها علي بن خليفة، نجل رئيس الوزراء وزير المواصلات. وهناك استياء ايضا في اوساط فئادق الدرجة الاولى مثل فندق الخليج والهلثون بسبب إلزام جميع الوفود القادمة من الخارج لاي من وزارات الدولة بالسكن في الفنادق المملوكة لرئيس الوزراء مثل فندقي الريحيسي والمريديان.

● وعلم كذلك ان العمل قد بدأ في واحد من أكبر المجمعات في البحرين وهو مجمع البحرين الذي يملكه رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة. وقد وقع العقد بمبلغ ستة ملايين دينار (حوالي ١٦ مليون دولار) للمرحلة الاولى من المشروع. وبدأت شركة الفتح السعودية في بناء المشروع مع العلم ان ارض الفندق استحوذ عليها رئيس الوزراء مجاناً وتم تسويرها بمبلغ ٢٠٠ الف دينار دفعتها وزارة الاسكان.

٣ مايو

● أصدرت محكمة امن الدولة صباح اليوم احكاماً جائرة بحق عدد من أبناء البحرين، ومنعتهم من استئناف تلك الاحكام. فقد حكمت على كل من علي مهدي، ٢٢، بالسجن سبع سنوات مع دفع ضريبة قدرها ٥٠٠ دينار (حوالي ١٤٠٠ دولار)، عقيل الجزيري، ٢٧، سبع سنوات وغرامة قدرها ٥٠٠ دينار، سعيد الشيخ، ٢٣، خمس سنوات وغرامة ٥٠٠ دينار، هشام علي حسن، ١٨، سنتين وغرامة ٢٠٠ دينار. وكان جهاز التعذيب الخليفي قد لفق لهؤلاء تهماً سخيفة وعذبهم بوحشية لا يبارهم على توقيع «اعترافات» مزيفة. ولاحظ المراقبون ان جهاز التعذيب زج باسم مواطن لبناني ضمن المجموعة في محاولة يائسة لربط الحركة المطيبيه في البحرين بجهاز خارجية. ولكن آل خليفة فشلوا في اثبات ذلك. وقد برأت المحكمة كلا من اللبناني سهيل شحادة وحسين حيدر، ٣٥، يوسف فولاد، ٢٠، عبد الأمير العرادي، ٢٠، محمود محسن، ٢٢، والسيد جابر السيد عدنان السيد سفير، ٤٠. وكانت المحكمة الخليجية الجائرة قد أصدرت العام الماضي حكماً بالسجن ستة شهور بحق المواطن الاخير بتهمة حيازته منشورات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. ورفضت المحكمة السماح لحامي الدفاع بتقديم اي شهود لاثبات بطلان دعاوى المدعي العام، وعقدت المحاكمة بصورة سرية وبشكل مختصر جداً. كما رفضت السماح للمتهمين باستئناف تلك الاحكام الجائرة. وفشلت المحكمة في اصدار اي قرار بتعويض المتهمين الذين تمت تبرئتهم برغم انهم قضوا أكثر من عام ونصف في المعتقل وعذبوا تعذيباً شديداً. وتعتبر المنظمات الحقوقية الدولية محكمة امن الدولة جائرة لانها لا تتوفّر على ادنى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

● ومن جهة اخرى نقل الشيخ عبد الأمير الجمري يوم امس الاول الى المستشفى بعد تداعي صحته بشكل خطير. وقد تحسنت صحته قليلاً يوم امس ولكنها ما تزال خطيرة. وكان الشيخ الجمري يخضع لما يشبه الإقامة الجبرية منذ الافراج عنه من السجن العام الماضي. وتحاصر منزله قوات الشعب الاجنبية والامن، ويمنع المواطنون من زيارته في منزله. وقد تعرض الشيخ الجمري خلال فترة اعتقاله لمعاملة وحشية على ايدي جهاز التعذيب ولم يفرج عنه الا بعد ان اصبح لقضيته بعد دولي. وكانت منظمة العفو الدولية قد تبنت قضيته قبل عامين واصدرت بطاقات خاصة به وزعتها في كافة مناطق العالم.

● وفي اجراء استبدادي آخر قررت العائلة الخليجية سرقة اموال المواطنين لتمويل بناء مكتبة باسم الامير السابق، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، الذي توفي العام الماضي. وذكرت الأنباء التي لم تتأكد حتى الآن ان هناك تفكيراً جدياً لاجبار المواطنين بدفع مبلغ ٥٠ ديناراً كمساهمة في مشروع المكتبة المذكورة. وساد جو من الاستياء في الأوساط الشعبية بعد انتشار الخبر، وعبر الكثيرون عن سخطهم ازاء هذه السياسات الجائرة. واشار المراقبون الى الثروة العملاقة التي تركها الشيخ عيسى بعد وفاته، وهي ثروة قدرت بمليارات الدولارات، متساقلين عن الاسباب التي حدثت بالعائلة الحاكمة لنهب اموال المواطنين لتمويل بناء المكتبة المذكورة بدلاً من استعمال جزء من تلك الثروة الهائلة لذلك.

● وعلى صعيد آخر رأى حقوقيون دوليون في جنيف ان استمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين في ظروف سيئة للغاية وحرمانه من حريته سوف يكون عنواناً للقلق الدولي ازاء انتهاكات

خليفة، ومن الدرجة الثانية لعدد من ابناء آل خليفة والاجانب مثل العميد ريموند ميشيل ماثير لو، والعقيد ان سي رافل، والعقيد جيه ستون والعقيد فيرون باري وامسلي. ومنح اوسمة من الدرجة الثالثة لعدد من ابناء آل خليفة والي كل من العقيد أ. بي، مكنت، والعقيد دونالد برايان، والعقيد صمويل بي اسحاق والعقيد جيمس هلري وندسون، والعقيد ديفيد داربي. واكدت تلك الخطوة رفض العائلة الخليجية اتخاذ اي اجراء حقيقي لوقف انتهاكات حقوق الانسان التي استمرت أكثر من ربع قرن.

● ومن جهة اخرى تواصلت سياسة «الخلفه» التي اصبحت سمة للعهد الجديد في البحرين. فقد عين الشيخ عيسى بن راشد آل خليفة رئيساً فخرياً لجمعية الصداقة البحرينية - الالمانية. وجاء الاهتمام بالعلاقات مع المانيا في اطار تحسين علاقة آل خليفة بالدول الأوروبية بعد تجارب مريرة عبر السنوات الماضية. وكانت وزارة الخارجية الالمانية قد احتجت في ١٩٩٦ لدى حكومة في البحرين بسبب اعتقال الصحافية أوتي ماينيل، مراسلة وكالة الأنباء الالمانية بسبب تغطيتها الانتقازة الشعبية بأسلوب لم يجب العائلة الحاكمة. وقد تم ايجاد المراسلة في غضون ٢٤ ساعة بعد اعتقالها، الامر الذي عكس العلاقات بين الحكومة الالمانية والعائلة الخليجية.

١ مايو

● اعتقل من منطقة الدراز في ٢٤ أبريل كل من: نضال اسماعيل مهدي، ١٨، عمار علي منصور الشهابي، ١٥، عيسى مهدي عبد النبي، ١٧، صادق عبد الله قاسم، ١٤. والاخير هو شقيق الشهيد حميد قاسم الذي استشهد في ١٩٩٥. وتم اعتقال هذا الطفل بطريقة وحشية مع ان احدى رجليه مجسبة من أعلى الفخذ حتى القدم بعد تعرضه لحادثة في موقع للبناء. ويستعمل المعاز بشكل دائم للمشي. ورفض المعتبون اطلاق سراح هذا الطفل برغم مناشدة والده لهم بذلك قائلاً ان ابنه لا يستطيع المشي فلماذا يعقل. وجاء عناصر جهاز التعذيب بالمجموعة يوم امس الاول الى المنطقة وتم تصويرهم وهم يرتكبون «جريمة كبيرة» وهي كتابة شعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. وهؤلاء الشباب والاطفال يتعرضون للتعذيب بمرکز التحقيقات الجنائية. وفي منتصف شهر ابريل اعتقل من منطقة الدراز كل من: محمود ثابت، ١٧، ومحمود جميل، ١٧. وفي ١٢ ابريل اعتقل من منطقة النبيه صالح كل من: عبد الزهراء عيسى محمد، ٢٢، قاسم حسن عبد الله، ١٦، وعلم ان هذين الشباب يقبعان حالياً بمرکز التعذيب بالمنطقة المذكورة.

● وكان عدد من المواطنين قد اعتقل الشهر الماضي. ومن بينهم الشاب السيد حسين السيد مجيد، ٢٢، من منطقة الديه الذي اعتقل من منزله في الساعات الاولى من ٢٠ ابريل. وتعرض للتعذيب وحشي جداً وافرغ عنه في اليوم التالي. وفي ١٤ ابريل اعتقل من منطقة المصلى كل من: علي ميرزا، ٢٠، هاني ميرزا، ١٩، عبد الزهراء، ١٧، السيد فاضل المصلي، ١٦، مكي احمد حسن، ١٦، نبيل احمد حسن، ١٧. واعتقل من منطقة اسكان جدحفص الطفل احمد مكي، ١٢. وتم اعتقال هؤلاء جميعاً من الشارع بسبب وجود شعارات على الجدران تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. وبعد تعذيب استمر يومين متواصلين افرج عنهم وهم في حالة صحية سيئة.

● وفي مطلع الشهر الماضي اعتقل من منطقة سفالة بسترة الحاج ابراهيم طواش. وفي اليوم التالي افرج عنه واعتقل ابنه الشاب مهدي ابراهيم طواش، ٢٤، ولا يزال في غرف التعذيب حتى الآن. واعتقل من منطقة الدراز كل من السيد حسين السيد مجيد السيد مهدي، نظير حسن، ٢٠، والسيد حسن السيد سعيد. وافرغ عن الاخير بعد تعرضه للتعذيب شديد. وحدثت هذه الاعتقالات في الساعات الاولى من الصباح وتم ترويع عائلاتهم بوحشية.

● وعلم ان القوات التي تحاصر منزل الشيخ الجمري يبلغ عددها حوالي ٥٠ من قوات الشعب موزعين على ٨ سيارات «جيب» شرطة وما بين ثلاث واربعة سيارات مخابرات بها حوالي ١٢ من جهاز التعذيب. وهذا يكلف خزينة الدولة حوالي ٣٠ الف دينار (حوالي ٨٥ الف دولار) شهرياً. ويعيش الشيخ الجمري تحت حصار جهاز التعذيب منذ اطلاق سراحه من السجن العام الماضي. ويشترط رئيس الوزراء لرفع الحصار عن قيامه بزيارة اليه للايمان في امانته.

● ومن جهة اخرى وقع عدد من المنظمات غير الحكومية التي شاركت بالدورة ال ٥٦ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة التي عقدت الشهر الماضي في جنيف، عريضة هذا نصها: «نحن، المنظمات غير الحكومية المشاركة في الدورة ال ٥٦ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، نناشد حكومة البحرين بما يلي: ١ - اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والمحتجزين بدون شرط، ٢ - السماح بعودة المبعدين، ٣ - وقف الممارسات القمعية والطائفية، ٤ - بدء حوار وطني لاعادة الحكم الدستوري» ووقع على العريضة ممثلون عن منظمات مثل الحوار بين الاديان والفيديرالية الدولية للشباب الديمقراطي ومنظمات من بورما والهند وبعض البلدان العربية والاسلامية.

● وعلى صعيد آخر توقف المراقبون عند تصريحات وزير دفاع النظام البحريني، خليفة بن احمد آل خليفة، التي نشرتها صحيفة «الحياة» هذا اليوم. فقد وضع كلا من ايران والعراق بجانب «اسرائيل» كمصدر لتهديد امن الخليج، حسب ما ذكرته الصحيفة. وقال المراقبون ان هذه التصريحات تهدد لتعبيد الطريق للمواقفة على منظومة الدفاع التي عرضتها الولايات المتحدة على دول الخليج مؤخراً. ومع انه قال ان هذه المنظومة مكلفة جداً فقد اعتبر القرار بشأنها قراراً خليجياً ينطلق من مجلس التعاون.

٢ مايو

● اكدت الأنباء ان الشاب ناجي احمد سلمان، من منطقة الكورة، ما يزال يرقد بمستشفى السلمانية منذ أكثر من شهر، وأنه في وضع صحي حرج. وكان هذا الشاب قد تعرض للتعذيب وحشي بمرکز التعذيب بالحوض الجاف، ونقل في ٢٦ مارس الماضي الى المستشفى بعد ان اشرف على الوفاة. واعتقل ناجي في ٥ يناير ١٩٩٧ عندما كان طفلاً في الخامسة عشرة من العمر، وعومل بوحشية منذ اعتقاله، وادعى جهاز التعذيب انه سقط واصيب بجروح الامر الذي تفنده شهادات بقية المعتقلين. وقد فشلت الحكومة في تشكيل لجنة تحقيق في هذه الجريمة برغم المناشدات العديدة. وتكرر المعارضة مناشدتها للجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي التدخل لضمان توفير العلاج المناسب لهذا الشاب. كما ناشدت المنظمات الحقوقية الدولية الضغط على جهاز التعذيب الخليفي لاجباره على اطلاق سراح هذا الشاب البري المحروم من العلاج المناسب، ومحاكمة معذبيه. وحملت المعارضة العائلة الخليجية المسؤولية الكاملة عما حدث لهذا المواطن البري.

● كما علم ان المواطن السيد محمد حسن محمد جواد، ٥٢، قد قضى حتى الآن أكثر من خمسين يوماً في زنزانه انفرادية. وقد تعرض لاشد انواع التعذيب منذ اعتقاله قبل بضعة شهور. ولم توجه لهذا المواطن اية تهمة ولم يقدم الى محاكمة عادلة وذلك بسبب براءته من اي جرم. وهذا المواطن هو

يوميات البحرين في شهر مايو ٢٠٠٠

بحقهما فانهما ما يزالان في السجن حتى الآن، ويرفض جهاز التعذيب اطلاق سراحهما انتظارا لصدور «مكرمة اميرية» اخرى بحقهما.

● وفي هذا اليوم نشرت صحيفة «القدس العربي» اللندنية مقالا للكاتب البحريني حافظ الشيخ بعنوان: «اذا لم ينشئوا تجمعهم على التقوى فسيستأس على رضا المسؤولين: الصحافيون البحرينيون في الطريق لجمعية تضمهم ام نحو فغ يمزق صفوفهم؟». وجاء في المقال الطويل استعراض لجهود الصحافيين البحرينيين منذ اكثر من ربع قرن لتأسيس جمعية مهنية والرفض الحكومي لذلك. وتطرق الى المشروع الحكومي الجديد الذي تبناه وزير الاعلام وفرضه على الصحافيين الذين اجتمعوا بنادي الخريجين وتقدموا بطلب الترخيص للجمعية على اساس المشروع الحكومي. وقال الكاتب ان الجمعية المقترحة سوف تكون تابعة للحكومة ولن تتمتع بالاستقلال. وذكر ان الصحافيين كان لهم طلبان في البداية: ان تكون عضوية الجمعية قصرا وحصرها على الصحافيين الذين هم من اهالي البحرين، والثاني ان تكون العضوية في الجمعية مقصورة على البحرينيين العاملين في القطاع الخاص غير الحكومي لكي لا يكون موقفهم مرتبطا بالحكومة. وبرز حصر العضوية بالبحرنيين بسبب «انعدام قدرتهم عمليا للتعبير عن استقلالهم عن الدولة التي انما هي التي تمنحهم تأشيرات الدخول والذونات الاقامة وتختتمها على جوازاتهم بيدها العليا بعد ان يوافق على اسمائهم في العادة اللواء ايان هندرسون شخصيا المدير العام السابق لمخابرات امن الدولة». وقال: «ان الذي هو طبيعي ان ترتفع اصوات الممانعة والمعارضة لهذه الافكار في اللحظة التي يتبين فيها ان هذه الجمعية لن تكون قديرة البتة على تحقيق استقلال لها عن المؤسسة الرسمية، او انها لن تكون ذات مقدرة على رفع صوتها دفاعا عن حريات التعبير في البلاد». وانتهى المقال الى القول: «انها لحال موجعة حقا ان يبقى الصحافيون البحرينيون طوال ربع القرن الاخير هم الفئة المهنية الوحيدة المحرومة من جمعية باسمهم، بينما كل المهن الاخرى اتبع لها واوضح لها تشكيل لها جمعياتها. ولكن الذي سيكون الآن فاجعا ومضحكا في الوقت نفسه هو ان يفطر الصحافيون على طبق من يصل من بعد كل هذا الصيام والظلم الطويلين، وان تستقرهم العجلة ويستدرجهم الاغراء فيفتولون اليوم لرفع زينة اضافية مجانا هكذا من جيوبهم ومن جهودهم من اجل غيرهم، بل من اجل غريبتهم، في وقت انقلبت فيه اكياد العباد من شدة الغثيان الذي تصنعه كثرة الزينات المبذولة والملمة المائلة العيون من غير عان كبيرة».

١١ مايو

● اجريت هذا اليوم عملية جراحية للشيخ عبد الامير الجمري لزرع ثلاثة شرائين في القلب. وتمت العملية باستشفى العسكري. وقالت التقارير الاولى ان العملية تكلت بالنجاح. وكانت قلوب المواطنين تخفق بالدعاء للشيخ بالشفاء العاجل، وعبر المواطنين عن تعاطفهم الكامل مع الشيخ الذي تعرض في السنوات الخمس الماضية للتعذيب الجسدي والنفسي في السجن الخليفة. ويتوقع بقاء الشيخ في المستشفى بضعة ايام.

● ومن جهة اخرى تكشفت تفصيلات جديدة عن سياسة التعذيب التي تمارس في السجن الخليفة. واطلع المهتمون بحقوق الانسان على قضية تجسدت في معاناة مواطن وعبرت عن معاناة شعب البحرين في ظل الحكم الخليفي الجائر. فقد تعرض المواطن عباس عبد علي محمد حسين، ٢٧، من اهالي منقطة العكر على مدى السنوات الخمس الماضية لتعذيب وحشي يصعب وصفه. وعلم ان هذا المواطن يعاني الآن من حالة نفسية حادة بسبب معاناته المريرة في غرف التعذيب. فقد اعتقل للمرة الاولى في ١٩٩٥ وتعرض للتعذيب الوحشي لمدة ستة اشهر افرج عنه بعدها. واعتقل مرة اخرى في ١٩٩٦ مع مجموعة من الشباب وتعرضوا للتعذيب الوحشي على يدي الجلاذ خليل ابراهيم حبيب ومحمود العكوري (الاردني الجنسية). اما الاعتقال الثالث فقد حدث بعد مطاردته لمدة ٧ شهور (من ٢٠ مايو ١٩٩٦ حتى ١٤ أكتوبر ١٩٩٧). وبعد اعتقاله وجهت له تهم مزورة خطيرة رفض الاعتراف باي منها. ولذلك تعرض لايضع انواع التعذيب. فقد تشقق جميع اجزاء بدنه نتيجة الضرب بالكابلات البلاستيكية، ثم عذب بالفلقة ووضعوا الكراة على ظهره. ولا زالت اثار الحرق والضرب بالكابلات واضحة على جسده. وامعانا في التعذيب والاهانة اُلجسود على قنينة زجاجية. واخيرا انتزعوا اظفار يديه ورجليه واُجبروه على توقيع الافادة الزوررة. وبعد ذلك ارسل الى مركز التحقيقات الجنائية. وعلى اثر ذلك اصيب بصرع وحالة نفسية تتناوب بين الحين والآخر، فبعثوا به الى مستشفى الطب النفسي. وقد تعرض منزل عائلته للتدمير على ايدي قوات الشغب والامن. وسجن اخوه الصغير الذي يبلغ من العمر ١٤ عاما اربع مرات، وحكم على اخيه عبد الشهيد بالسجن لمدة خمس سنوات، وعلى اخيه محمد، ١٦، بالسجن لمدة ١٨ شهرا. وتعرض ابوه الطعان في السجن للضرب مبرح. واعتقلت والدته لمدة اسبوع. وقام الامير في ٢٩ مارس الماضي بتكريم معذبي هذا الشاب.

● وعلى سعيد آخر ناشد الحقوقيون البحرينيين ضحايا التعذيب الاتصال بمفوضية حقوق الانسان في جنيف لتقديم الشكاوى ضد جلاذيتهم. وقالوا انه بعد ان رفعت حكومة البحرين حفظها عن المادة ٢٠ من معاهدة منع التعذيب فقد اصبح بإمكان ضحايا التعذيب تقديم الشكاوى مباشرة الى لجنة التعذيب بالامم المتحدة CAT. ويمكن الاتصال بطلب الجهة عبر الانترنت HCHR@UNORG. وبامكانهم ارسال الرسائل بالفاكس رقم ٩١٢٢ ٠٠ ٢٢ ٩١٧٩. وبامكانهم كذلك الاتصال بالسيد كايسر، احد نواب السيدة ماري رويسون، المفوضة العليا لحقوق الانسان والمسؤول عن التعاون التقني مع البلدان. وكما ان افادات ضحايا التعذيب قد دفعت التحقيق في ملف هندرسون الى الامام (وما يزال ذلك التحقيق جاريا) فان تقديم الشكاوى الى الامم المتحدة مع وصف التعذيب الذي تعرضوا له بالتفصيل والمطالبة بدفع تعويضات سوف يبقي قضية شعب البحرين ساخنة وموضع اهتمام لدى الجهات الدولية. وقال الناشطون الحقوقيون ان التعاون مع هذه المناشدة سوف يؤدي في النهاية الى هزيمة المعتدين والجلاذيين وان التراخي في ذلك سوف يشجعهم على ارتكاب المزيد من جرائم التعذيب.

● ونشر الصحافي علي صالح في عموه اليومي في جريدة «اخبار الخليج» يوم الثلاثاء ٩ مايو نص رسالة اسلمتها من الباحث الاجتماعي محمود حافظ تحدث فيها عن الدستور البحريني وانه شرع المعارضة وحدود الاختلاف. وقال علي صالح في رده: «ان تحقق ما ذكرت والانتقال به من الحيز النظري الى الحيز العملي يتطلب بالضرورة تفعيل الدستور والغاء كل القوانين التي تتعارض مع نصوصه وتشكل حواجز امام ممارسة المواطن المعارضة الشرعية الدستورية. فلا يكفي ان نفتخر بوجود الدستور بل (يجب ان) نحس بوجوده في حياتنا العملية والاحساس بتأثيره لهذه الحياة وحمايته ودفاعه عن ممارسات المواطنين ومطالبتهم بالحقوق الانسانية والشرعية».

● وكتب اللورد ايفيوري رسالة الى احد الاشخاص حول الوضع في البحرين قال فيها ان هذا العام يصادف مرور ٢٥ عاما على حل المجلس الوطني وتعطيل العمل بمواد الدستور وان التطور

حقوق الانسان في البحرين في الفترة القادمة. وقال هؤلاء ان كل المؤشرات تدل على براءة الاستاذ عبد الوهاب حسين وان اعادة اعتقاله بالصوره الوحشية التي تم بها اقتعت المراقبين بعدم جدوى الرهان على العهد الجديد الذي ليس سوى امتداد للعهد الماضي، وهو امر اكده المسؤولون من ابناء العائلة الحاكمة مرارا.

٨ مايو

● وجهت حكومة البحرين دعوة رسمية لكل من اللورد جرانفيل جانار واللورد نظير احمد لزيارة البلاد. ويتوقع ان يبدأ الاثنان زيارتهما قريبا. ولكن ليس معروفا بعد هدف هذه الزيارة. وبعد تحريات قامت بها المعارضة اتضح ان اللورد جانار سوف يزور تل ابيب قبل زيارته الى النامة. وكان اللورد احمد قد قام بزيارة الكيان الاسرائيلي مؤخرا. وربط المراقبون بين زيارة الشخصين المذكورين الى البحرين وسعي آل خليفة لتطوير علاقاتهم بالحكومة الاسرائيلية. والمعروف ان اللورد جانار يهودي ويدعم الصهيونية بقوة. وقد وصفته صحيفة Jewish Chronicle بأنه «بناصر الصهيونية». ورأى المراقبون في ذلك جانبا من تفسير اهداف الزيارة خصوصا انها تأتي في الوقت الذي تبدل فيه العائلة الحاكمة جهودا كبيرة جدا للقضاء على الحركة الدستورية في البلاد مستعينة بالخبرات الاسرائيلية في قمع انتفاضة اطفال الحجارة. وكانت تقارير عديدة قد أشارت الى استعانة آل خليفة بجهاز الموساد الاسرائيلي لمتابعة رموز المعارضة البحرينية في الخارج وخصوصا في لندن. وكان ولي العهد قد التقى في دافوس قبل ثلاثة اشهر مع شمعون بيريز، وصرح بعد اللقاء بان عائلته مستعدة للتقدم بخطوتين تجاه «اسرائيل» مقابل كل خطوة تخطوها الاخيرة تجاههم. وذكرت تقارير خاصة ان خبراء امن اسرائيليين قاموا بزيارات سرية الى النامة خلال العامين الماضيين. ولما يزيد الزيارة غموضا ان اللورد جانار رفض الإفصاح عن الجهة التي تقف وراء الزيارة او طبيعتها او مواعدها.

● وكان وزير الدفاع الخليفي الاسبوع الماضي قد أطلق تصريحات سيئة قال فيها ان دول الخليج تتعرض لتهديد الصواريخ الايرانية والعراقية والاسرائيلية، وذلك لتبرير تطبيع علاقة عائلته بالكيان الاسرائيلي. ولم تنف الحكومة تلك التصريحات التي استغزت مشاعر المواطنين والسياسيين لانها تساوي بين قوات الاحتلال الصهيونية والجيوان العرب المسلمين بلغة فظة بعيدة عن الدبلوماسية. وعلى سعيد آخر تجرى اليوم عملية جراحية للشيخ عبد الامير الجمري باستشفى العسكري لعلا ثلاثة شرايين مسدودة. وكان الشيخ الجمري، ٦٣، قد اصيب الاسبوع الماضي بجلطة قلبية خطيرة نقل على اثرها الى المستشفى الدولي، حيث اكدت الفحوصات انسداد ثلاثة من الشرايين. ثم نقل الى المستشفى العسكري لاجراء العملية المطلوبة. وكان الشيخ يتعرض لضغوط نفسية متواصلة ويخضع للحصار المتواصل في منزله منذ خروجه من المعتقل في الصيف الماضي. كما حرم خلال السنوات التي قضاها في السجن من العناية الصحية اللازمة. وهناك خشية على الحالة الصحية للرموز الشعبية المعتقلين وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين، حيث يعانون من فقدان العناية الصحية اللائقة.

● وقد اهتمت وكالات الانباء العالمية بخبر مرض الشيخ، وبثته وكالنا رويترز والفرنسية، وقناة «الجزيرة» القطرية وغيرها. ويتابع المواطنون تطور الوضع الصحي للشيخ الجمري منتمين له والشفاء العاجل. وقد منعت الحكومة المواطنين من زيارته في المستشفى استمرازا لسياسة الحصار التي امر رئيس الوزراء بفرضها منذ العام الماضي.

● ومن جهة اخرى استمرت الاعتداءات الخليفة على ابناء البحرين في الايام القليلة الماضية. ففي الساعة الثالثة والنصف من صباح الجمعة الماضية شنت قوات التعذيب الخليفة عدوانا على منزل الحاج حسن راشد بمنطقة كركازن وقامت بتفتيش المنزل وترويع ساكنيه بوحشية. وعبث المعتدون بمحتويات المنزل. وكانت المنقطة قد شهدت نشاطا سلميا قام به المواطنون تخليدا لذكرى استشهاد الشاب فاضل مرهون الذي قتلته القوات الخليفية في ١٩٩٧. وشوهت صور الشهيد معلقة على جدران المنطقة الامر الذي اثار جهاز التعذيب فقام بجريمة الاعتداء على الامن.

٩ مايو

● قرر الأطباء تأجيل العملية التي كان مقررا اجراؤها يوم امس للشيخ الجمري. وقالوا ان حالته الصحية لا تسمح باجراء العملية خصوصا مع ارتفاع درجة حرارته. وقد تم تأجيل العملية حتى يوم الجمعة المقبل، حسب المصادر. وهناك شعور عام بالقلق على حياة الشيخ الجمري الذي لم يطلق سراحه من السجن الماضي الا بعد تداعي صحته نتيجة سوء معاملة السجائين والتعذيب النفسي الذي تعرض له. واستمر هذا التعذيب بعد اطلاق سراحه بفرض الإقامة الجبرية عليه وتهديده بشكل متواصل باعادة اعتقاله اذا تحدث عن المطالب الدستورية.

ارتكب جهاز التعذيب الخليفي في ٥ مايو جريمة فظيعة بحق احد الاطفال. فبينما كان الطفل جاسم حسن النكال، ١٦، يسير في احد شوارع منطقة ستره اذا بمعارض جهاز التعذيب الذين يجوبون المنطقة يعتدون عليه بالضرب الوحشي بدون اي مبرر. وبدون رحمة او شفقة او انسانية قام السفاحون بركل الطفل على جميع اثناء جسده وضربوه بالهراوات ومزقوا جسده بأعقاب بانادقتهم. وعندما خارت قوى الطفل سقط على الارض فتركوه وانصرفوا. وقام اهالي المنطقة بنقل الطفل الى مستشفى السلطانية لاتقان حياته. ويرقد الطفل حاليا بالجناح ٤٤ وهو في حالة يرثى لها بين الحياة والموت. وطالبت المعارضة بالتحقيق في هذه الجريمة ومحاكمة مرتكبيها. كما ناشدت المجتمع الدولي التدخل لمنع آل خليفة من الاستمرار في عدوانهم الوحشي على ابناء البحرين.

● وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات التعسفية بحق المواطنين. ففي ٦ مايو اعتقل من منطقة إسكان جنحفض الشاب صادق جعفر الشيخ، ١٧، ومن منطقة المصلى كل من سعيد جاسم، ٢١ (اعتقل مرتين سابقا)، جميل احمد حسن البني، ٢١ (اعتقل عدة مرات سابقا)، واخيه نبيل، ١٩.

● وتواصلت اعتداءات جهاز التعذيب الخليفي حيث طالت اماكن العبادة. فقد شنت عناصر النظام في ٢ مايو عدوانا وحشيا على المسجد الغربي بمنطقة البلاد القديم ودمرت محتوياته بقصد وكراهية.

● وفي ٦ مايو أصدرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت احكاما قاسية بحق اثنين من المواطنين فقد حكمت على الشاب صادق جعفر الشيخ، ١٧، ومهدي عيسى بالسجن لمدة سنة واحدة وغرامة مالية قدرها مائتا دينار لكل منهما. وكان الشبان قد اعتقلا في شهر نوفمبر ١٩٩٨، وهذا يعني انهما قضايا عاما ونصفا في السجن. وبرغم ان هذه الفترة اطول من فترة الحكم التي صدرت

يوميات البحرين في شهر مايو ٢٠٠٠

● وعلم كذلك ان جهاز التعذيب الخليفي شن في ٩ مايو عدوانا وحشيا على منطقة جدعلي واعتقل عددا من المواطنين عرف من بينهم: علي حسن، ١٦، عبد الله سليم، ٢٢، صالح سليم، ١٦، رضا العريبي، ١٨، يونس العظم، ٢٠، مصطفى المختار، ٢٣. وجاءت الاعتقالات خلال عدوان وحشي على منازل هؤلاء في الساعات الاولى من صباح الثلاثاء الماضي، وتم ترويع النساء والاطفال والعبث بالمنازل.

● كما علم ايضا ان المواطن الشيخ هاني عبد الله صالح البناء، ٢٩، من منطقة جددفص أبعد الاسبوع الماضي قسرا الى العاصمة القطرية، الدوحة. وكان المواطن عائدا من دراسته في الخارج حيث يتلقى العلوم الدينية في مدينة قم الإيرانية. ورفضت السلطات تقديم اي مبرر لذلك الاثناء القسري للجائر لهذا المواطن في الوقت الذي تستقدم فيه آلاف المرتزقة الاجانب لقمع أبناء البحرين. وتجدر الإشارة الى ان حكومة آل خليفة هي الوحيدة في العالم التي تمنع المواطنين من العودة الى بلادهم متحذبة بذلك القوانين الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

● وتناقلت وكالات الأنباء خبر الزيارة التي قام الامير بها يوم امس للشيخ الجمري بالمستشفى العسكري، ونشرت جريدة «الحياة» اللندنية في عدده الصادر هذا اليوم خبر الزيارة نقلا عن وكالة الأنباء الفرنسية، وذكرت كذلك ان الشيخ الجمري اعتقل سابقا بسبب مطالبته باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني، وهذه الاشارة تعتبر تطورا في طريقة تعاطي الصحيفة المذكورة مع قضية البحرين.

١٨ مايو

● ما يزال الغضب الشعبي يتفاعل في نفوس المواطنين في إثر قرار رئيس الوزراء بسجن ثلاث مواطنات بريئات. فمنذ يوم السبت الماضي عندما سحب حنان حيدر وسلاوي حيدر وليدا العربي الى غرف التعذيب، تواصلت الاحتجاجات متمثلة بكتابة الشعارات على الحيطان وحرق اطارات السيارات واطفاء الانوار. ففي مساء الاثنين الماضي عم الظلام منطقة الدير احتجاجا على تلك الجريمة. وشوهدت في اليوم التالي (الثلاثاء) حراق احتجاجية صغيرة على الشارع العام، ويعتبر استمرار الاعتقال تحديا للمطالبين بالاصلاح السياسي.

● وفيما تواصلت جرائم السجن والاعتقال التعسفي، استمرت كذلك جريمة ابعاد المواطنين. وكان من بين الذين ابعدوا عن وطنهم قسرا العالم الكبير السيد عبد الله الغريفي. فقد عاد الى وطنه بعد قضاء موسم الحج الاخير املا ان يستقر فيه، ولكنه منع دخول البلاد. وبعد نقاشات طويلة استمرت يومين متواصلين تم ابعاده الى دمشق بعد تجديد جواز سفره لمدة ثلاث سنوات، ولم يقدم المسؤولين اي تبرير لذلك.

● ويأتي هذا الانتهاك الصريح لأبسط مبادئ حقوق الانسان برغم ادعاءات العائلة الخليفية انها اتخذت خطوات لتحسين ملفها الأسود في مجال حقوق الانسان. وبعد فشلها في اقناع الجهات الدولية المعنية بجديتها في هذا المجال بدأ المجال مفتوحا امام المزيد من الشجب الدولي لسياساتها خصوصا في مجال الاعتقال التعسفي والايذاء القسري والتعذيب. وترفض حكومة البحرين، ومعها بعض الحكومات الخليجية، التوقيع على اتفاقية بين دول الاتحاد الاوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي حول التعاون الاقتصادي لانها تحتوي على بند يتعلق بحقوق الانسان.

● وتصر بعض الدول الخليجية على الغاء هذا البند، الامر الذي لا توافق عليه الدول الأوروبية. ● وما يزال الشيخ الجمري يرقد في المستشفى بعد اجراء عملية جراحية في القلب. ويعاني الشيخ من بعض المضاعفات السلبية خصوصا في مجال النظر، الامر الذي يستدعي اجراء عملية اخرى في العين. وقد منع المواطنون من زيارته في المستشفى، وليس معلوما بعد ما اذا كان الحصار الذي فرض عليه قبل دخوله المستشفى سوف يرفع بعد خروجه منه الاسبوع المقبل.

● وعلى صعيد اخر قررت الجمعية العمومية للجنة العامة لعمال البحرين في اجتماعها في مطلع هذا الاسبوع مقاطعة مؤتمر منظمة العمل الدولية وكافة الفعاليات الخارجية العربية والدولية اذا لم تستجب وزارة العمل لمطالبهم المشروعة. ومن هذه المطالب سن قانون للعمل النقابي والسماح للمبعدين النقابيين بالعودة ومساواة اللجنة في اللجان التي تتعلق بالقضايا العمالية. وتؤكد التقارير ان وزير العمل منزعج جدا لهذا القرار خصوصا ان هناك شكوى عديدة ضد حكومة البحرين مقدمة من اتحاد العمال العرب لمنظمة العمل الدولية واتحاد النقابات العمالية واتحاد النقابات الحرة وغيرها من المنظمات النقابية الدولية.

● ومن جهة اخرى ذكرت صحيفة «الحياة» اللندنية في عددها اليوم ان اجواء التوتر بدأت تسود العلاقات بين البحرين وقطر بعد فشل اللجنة المشتركة بين البلدين المعنية بالنظر في الخلاف الحدودي في التوصل الى ما تسميه حكومة البحرين «حل وندي». وكانت العائلة الخليفية ترأهن على التوصل لمثل هذا الحل قبل بدء المرافعات امام محكمة العدل الدولية في نهاية هذا الشهر. وشنت الصحف البحرينية حملة انتقادات للحكومة القطرية لرفضها سحب القضية من المحكمة. هذا برغم تبادل السفراء بين الدوحة والنامة للمرة الاولى في تاريخ العلاقات بين البلدين.

٢٠ مايو

● أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانا قويا شجبت فيه سجن ثلاث نساء بحرينيات بعد محاكمة جائرة. وجاء في البيان «ان الامانة العامة للمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب قلقه جدا على الوضع النفسي والجسدي لكل من ليذا احمد عيسى العريبي، ٢٧، حنان سلمان احمد حيدر، ٢١، وسلاوي احمد حيدر، ٣٥ اللاتي حكمن بالسجن سنة واحدة في ١٣ مايو ٢٠٠٠. وطبقا لاجراءات محكمة امن الدولة فليس من حقهن استئناف الاحكام». وقالت المنظمة: «في حالة ليذا احمد العريبي، من السنابيس، فقد اعتقلت في ١٥ نوفمبر ١٩٩٨ في الساعة ٤، ٥ صباحا. وقد جاءت قوات الامن الى منزلها بينما كانت نائمة وبالرغم من طلب العائلة الانتظار حتى الصباح فقد اقتحمت قوات الامن المتكونة من عناصر اجنبية كل غرف النوم واخذوا ليذا من فراشها الى مركز شرطة الخميس. وعندما ذهبت عائلتها الى مركز الشرطة للاستفسار عنها قيل لها ان الفتاة ليست لديها». اما في حالة حنان سلمان حيدر، ٢١، من الدير فقالت المنظمة: «انها اعتقلت في ٤ نوفمبر ١٩٩٨. وقد أسبئت معاملة عائلتها وتم العبث بمحتويات منزلها. وطبقا للمعلومات فقد قاد عادل فيليل الاعتداء على العائلة. وكان شقيقا حنان، ابراهيم وحيدر في المعتقل. واخذت الى مركز شرطة مدينة عيسى حيث تعرضت للتعذيب الجسدي. وبعد اعتقالها اعتقلت كذلك قريبتان لها: سلاوي ومنى. وقد اعتقلت سلاوي حسن حيدر، من الدير في ٤ نوفمبر ١٩٩٨ واخذت الى مركز شرطة مدينة عيسى حيث تعرضت للتعذيب الجسدي». وذكرت المنظمة في بيانها ان كلا من حنان وسلاوي اطلق سراحهما في ٣٠ ديسمبر ١٩٩٨ بعد دفع غرامة ٥٠٠ دينار (١٣٣٥ دولار). وقضتا فترة اعتقالهما في سجن انفرادي بسجن مدينة عيسى وعديتا. وتبدو آثار التعذيب واضحة عليهما. وطالبت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية لحثها على ضمان سلامة النساء الثلاث،

في البحرين على صعيد المشاركة الشعبية اقل منه في قطر والكويت مثلا. وتطرق الى العريضة الشعبية ورفض الامير استلامها. كما اشار الى الشجب الدولي لمحكمة امن الدولة. وتطرق الى لجنة حقوق الانسان في البحرين قائلا: «ليس هناك ادلة ملموسة على نشاط لهذه اللجنة، ولا اعتقد انها تتمتع بصلاحيات. فريث اللجنة، سمير رجب هو ايضا نائب رئيس مجلس الشورى. ويرزح عمه، محمد حسن جواد، ٥٢، في المعتقل بدون تهمة او محاكمة منذ اعتقاله العام الماضي. وكانت ابنته، رمة، قد اعتقلت بضعة اسابيع العام الماضي. فاذا كان رئيس لجنة حقوق الانسان لا يستطيع حماية اقربائه من الاعتقال التعسفي فيبدو لي ان من غير المتوقع انه سيكون قادرا على عمل اي شيء للشعب في مجال حقوق الانسان».

١٣ مايو

● فيما يتماثل الشهيد الجمري للشفاء بعد العملية الجراحية التي اجريت له يوم امس الاول توجه المواطنين بالشكر للدكتور حبيب طريف والفريق المساعد على الجهد الذي بذلوه اثناء العملية. وشكر المواطنين بالفخر والاعتزاز بالكفاءات الوطنية القادرة، فيما لو اتحت لها الفرصة بحرية، على العمل المتواصل والبناء لخدمة وطنها وشعبها. وانتهت الاتصالات بمنزل الشيخ الجمري للاطمئنان على صحته. ويتوقع خروج الشيخ الجمري من المستشفى في غضون الايام القادمة.

● وعلم من جهة اخرى ان السجناء يتعرضون هذه الايام لحملة عدوانية من جهاز التعذيب الخليفي تمثلت بالتعذيب المتواصل. فقد ذكرت التقارير الواردة من السجن ان عددا من السجناء يعانون من معاملة وحشية منذ فترة. وهناك استياء شعبي كبير بعد انتشار خبر هذه المعاملة البربرية. وطلبت المعارضة من اللجنة الدولية للصليب الاحمر التدخل الفوري لوقف هذا التعذيب الوحشي والتوقف عن معاملة ابناء البحرين بهذه المعاملة التي انقضت من العالم مع انتهاء عهد الاستبداد.

● ونكرت التقارير كذلك ان الاستاذ عبد الوهاب حسين (الذي اعيد اعتقاله في مارس الماضي بعد ساعة من اطلاق سراحه واخوته) يتعرضون لتعذيب نفسي رهيب لجبارهم على توقيع افادات مزورة والتقدم باعتذرات الى الامير. وهناك خشية كبيرة على صحة الاستاذ عبد الوهاب وعدد من اخوته بسبب حرمانهم من العناية الصحية المناسبة. وطلبت المعارضة مجددا المنظمات الدولية بالتدخل لوقف تلاعب آل خليفة بحياة هؤلاء المواطنين الاحرار.

● وفي كوبنهاجن طرحت قضية البحرين في المؤتمر الدولي حول التمييز والتسامح الذي عقد ما بين السابع والتاسع من هذا الشهر بحضور منسق الامم المتحدة في هذا المجال وعدد كبير من اساتذة الجامعات والخبراء. واثّنت مناقشة موضوع الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقضاء على التمييز العنصري والية عملها قدم امين عام منظمة حقوق الانسان في البحرين مداخلة قال فيها ان الاتفاقية تبدو اكثر فاعلية في الدول الديمقراطية التي توجد بها مؤسسات مجتمع مدني متطورة ومؤسسات رقابة قوية، بينما هي قليلة الاثر في الدول الأكثر حاجة اليها مثل البحرين. واذ ان البحرين وقعت على الاتفاقية منذ اكثر من عشر سنوات. وحث مواطني تلك البلدان على تكوين ودعم مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وعمل ما يمكن للاستفادة من هذه الاتفاقية وحمل الحكومات على تطبيقها. وطرحت موضوع البحرين مرة اخرى عند مناقشة موضوع المعارضين وحرية الرأي. فقد قال امين عام ا المنظمة البحرينية ان قانون العقوبات يفرض عقوبة السجن والغرامة على كل من اذاع اخبارا او بيانات تؤدي الى التوتر السياسي وكل من يحرش على كراهية نظام الحكم او ازدراءه او يقوم بعمل يؤدي الى الاساءة لسمعة الدولة الى اية اشاعة الكراهية ضد الحكومة. وجاء الرد من السيدة فرانسوا هاميسون، استاذة القانون بجامعة اسكس البريطانية والخبيرة السابقة باللجنة الفرعية لحقوق الانسان بالامم المتحدة. فقد قالت بان لا يجوز مصادرة الآراء المعارضة بحجة احتمال ان تؤدي الى الاضطراب او اعمال العنف. وازافت بان انتهاك حقوق الناس وتقييد حرياتهم سبب رئيسي للاضطراب وان ما تقوم به حكومة البحرين من تعذيب وسجن للمعارضين وابعادهم خارج البلاد، هو انتهاك لحقوقهم في حرية التعبير ولا يساهم ابدا في الاستقرار او استتباب الامن.

١٥ مايو

في تطور خطير اقتيدت ثلاث نساء شابات بريئات الى غرف التعذيب لقضاء عام كامل بين ايدي الجلادين. فقد أصدرت محكمة امن الدولة السنيّة الخليفية يوم السبت الماضي حكما قاسيا بسجن كل من ليذا احمد العريبي، ٢٧، حنان سلمان احمد حيدر، ٢١، وسلاوي احمد حيدر، ٣٥ سنة واحدة بسبب مطالبتهن بالحقوق الدستورية. وترأس المحكمة قاض خليفي امر باقتياد النساء من قاعة المحكمة بسجن جو الرهيب الى غرف التعذيب مباشرة. وكانت المواطانات الثلاث قد تعرضن لتعذيب وحشي خلال فترة اعتقالهن في العام ١٩٩٨، ولم يطلق سراحهن انذاك الا بعد ضغوط محلية ودولية. ويبدو ان رئيس الوزراء قرر الانتقام منهن بسجنهن مجددا. وعقدت المحكمة بصورة سرية ومنعت المتهمات من تقديم شهودهن، كما منعت من استئناف الاحكام الجائرة التي صدرت بحقهن. وحسب قوانين الامم المتحدة فان اعتقالهن الجديد يعتبر اعتقالا تعسفيا نظرا لافتقار محكمة امن الدولة لمعايير المحاكمة العادلة.

● وما ان انتشر خبر سجن النساء حتى اهتزت مشاعر المواطنين وخرجوا في احتجاجات سلمية. وشوهدت اطارات السيارات تحترق وسط الشارع العام بالقرب من مجمع الهاشمي بمنطقة الدير. واغلقت بعض المحلات ابوابها في وقت مبكر مساء السبت. وشوهدت منطقة السنابيس بعض الاحتجاجات كذلك. وشوهدت الشعارات الوطنية على الجدران. وتناقلت وكالات الأنباء والاذاعات خبر سجن المواطانات الثلاث مثل رويترز والفرنسية وبعض المحطات الازداعية.

● وأجلت المحكمة جلساتها لاصدار احكام جديدة بحق مجموعات اخرى من ابناء البحرين المظلومين. فقد مثل كل من علي مهدي، ٢٢، عقيل الجزيري، حسين حيدر، ٢٥، سعيد الشبخ، ٢٣، رضا درويش، ٢١، فريد عبد الجليل، ٢٨، يوسف فولاذ، ٢٢، يوم السبت الماضي امام محكمة امن الدولة التي اجلت النظر في القضية. كما اجلت النظر في قضية مجموعة اخرى تتكون من: سعيد الشبخ، ٢٣، محمد علي الذهبي، ٢٣، قاسم علي الذهبي، ٢٤، صادق قاسم، ٢٣، محمد الجسر، ٢٨. وبدأت المحكمة جلساتها محاكمة موقوفين تجاوزت فترة اعتقالهم الاربعة سنوات، عرف من بينهم: جعفر القطري، ٣٥، جاسم الجبل، ٢٩، غازي، بالإضافة الى تسعة اشخاص آخرين مفرج عنهم. ويلاحظ هنا تكرر اسماء بعض الاشخاص في اكثر من قضية، وذلك بناء على قرار جهاز التعذيب الذي يهدف للتشويش من جهة والانتقام منهم باقصى طريقة ممكنة.

يوميات البحرين في شهر مايو ٢٠٠٠

٢٥ مايو

• نكرت التقارير الواردة من سجن الاحداث بمدينة عيسى ان انتهاكات واسعة لحقوق الانسان ترتكب يوميا بحق المواطنين الثلاث اللاتي امر رئيس الوزراء بسجنهن. وتؤكد تلك التقارير ان الجلادة موزة سلطان ترتكب جرائم التعذيب بحق النساء الثلاث يوميا، وان من بين دوافعها ذلك حصول احد اوسمة الشيخ عيسى في وقت لاحق. وكان الامير قد وزع قبل شهرين اوسمة شرف على آشرس المذنين في البحرين وفي مقدمتهم ايان هندرسون وعبد العزيز عطية الله ال خليفة وعادل لفيفل. وذكرت كذلك ان عناصر التعذيب حاولت بوحشية نزع حجاب المواطنات الثلاث لولا تشبهن به وذلك في اعتداء واضح على قيم شعب البحرين واخلاقه.

• وكانت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT قد أصدرت بيانا يطالب باطلاق سراح النساء الثلاث وانهاء جريمة الاعتقال التعسفي التي تمارس على نطاق واسع في البلاد. كما أصدرت المنظمة بيانا آخر طالبت فيه بالافراج الفوري عن المواطن محمد حسن جواد، ٥٢ عاما، الذي مضى على اعتقاله بضعة شهور بدون تهمة او محاكمة. وكان سميح رجب، وطالبت كذلك بالافراج عن الشاب ناجي احمد سلمان، ١٨ عاما، من منطقة الكورة المعتقل منذ ٥ يناير ١٩٩٧. وقد نقل مؤخرا الى مستشفى السلمانية بعد تدهور صحته بشكل خطير نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرض له. وكان عمره عندما اعتقل لا يتجاوز الخامسة عشرة. وطالبت المنظمة بوقف الاعتداءات على منازل المواطنين كما حدث مؤخرا لمنزل الحاج حسن راشد بمنطقة كرزان. وقالت المنظمة في بيانها: «اعتقل كذلك نضال اسماعيل مهدي، ١٨، من منزله في ٢٤ أبريل ٢٠٠٠». وأضافت: «ان الامانة العامة قلقة جدا على الاوضاع النفسانية والجسدية لعدد من المواطنين البحرينيين الذين اعتقلوا في ١٩٩٨ وتعرضوا لتعذيب شديد وصدرت بحقهم مؤخرا احكام جائرة بالسجن ومن بينهم علي مهدي احمد يوسف، ٢٢، عقيل الجزيري، ٢٢، سعيد الشيخ، ٢٣، هشام علي حسن احمد، ١٨. وطالبت باطلاق سراح هؤلاء جميعا بسبب الاسلوب الجائر لاعتقالهم وعدم ثبوت اية تهمة جانبية بحقهم.

• وفي بروكسيل شن وزير الخارجية، الشيخ محمد بن مبارك ال خليفة، هجوما على المنظمات الدولية التي تدین ممارسات عائلته ضد ابناء البحرين. جاء ذلك في كلمته خلال الاجتماع الاوروبي - الخليجي الذي عقد يوم الاثنين الماضي في بروكسيل. واعتبر تلك المنظمات «مضللة»، وانكر وجود اي انتهاك لحقوق الانسان بينما اعترف بان عائلته اضطرت للتصديق على بعض المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان. ولكنه فشل في اقناع مستمعيه بأسباب اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيم والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ علي عاشور. في ختام الاجتماع صدر عن الاجتماع بيان ختامي حول التعاون الاقتصادي بين الطرفين. وجاء في البيان اشارة الى اوضاع حقوق الانسان وان حكومات دول مجلس التعاون توافق على «عالمية حقوق الانسان وهو الامر الذي يحدث للمرة الاولى.

• وفي جنيف أصدرت منظمة العمل الدولية تقريرها السنوي حول اوضاع العمال في العالم. وجاء في التقرير المتكون من ٨٨ صفحة بعنوان: «صوتك في العمل» ان حكومة البحرين منعت ان يكون للعمال منظماتهم المستقلة. وهناك الآن شكاوى عديدة ضد حكومة البحرين مقدمة الى المنظمة ويتوقع مناقشتها في وقت لاحق.

٢٦ مايو

• عشية بدء المرافعات امام محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر، تمت المعارضة التوصل الى حل يحافظ على حق شعب البحرين في جزر حوار. وناشدت جميع الاطراف المعنية وضع الحقائق التاريخية في الحسبان، وان جزر حوار لم تكن يوما خاضعة للسيطرة القطرية. وناشدتها ايضا التعاطي بروح ايجابية مع المرافعات وعدم تصعيد المواجهات الكلامية طالما اصبحت القضية امام المحكمة. واعتبرت المعارضة ان الدفاع عن ارض الوطن مسؤولة الجميع بكل الوسائل والامكانيات وانه لا يجوز التفريط بشبر منه. وما دامت القضية امام المحكمة فيجب التصدي للجانب القانوني بالوثائق القانونية والتاريخية لتأكيد حق السيادة على جزر حوار. اما منطقة الزيارة فمتروك امرها للعائلة الحاكمة ولا تعني الشعب من قريب او بعيد.

• ومن جهة اخرى واصل الامير تعيين افراد العائلة الحاكمة في المناصب المتقدمة للدولة. فقد أصدر المرسوم رقم ١٨ بتعيين محمد بن خليفة بن علي ال خليفة وكليلا مساعدا للخدمات واموال القاصرين بوزارة العدل والشؤون الاسلامية. وكان قبل ذلك وكليلا مساعدا بالوزارة. وكان الامير قد أصدر عدة قرارات سابقة بتعيين افراد من عائلته في مناصب رفيعة مثل وكلاء وزارات او محافظين او سفراء. ويتم ذلك وفق سياسة تهدف لجعل البلاد كلها في قبضة العائلة الحاكمة بشكل اقوى مما كان الوضع عليه في مطلع القرن الماضي.

• وعلى صعيد آخر نفى اللورد نظير احمد، عضو مجلس اللوردات البريطاني ما ذكرته الصحافة المحلية عن اطرائه للنظام. وقال انه شعر بالحرج الشديد وهو يقرأ ما نسب اليه من كلام لم يتفوه به. واستغرب جرأة النظام في هذا الجانب. وقال انه لم يقل مما نسب اليه شيئا. وذكر سياسيين غربيين انهم طرحوا قضية النساء الثلاث على الحكومة البحرينية وطالبوها باطلاق سراحهن، ولكن مسؤولين اجهاب يعملون في جهاز التعذيب البحرينى رفضوا ذلك وقالوا ان ال خليفة يريدون جعل قضية النساء عبء لكل من يطالب باعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني.

وجهت المعارضة البحرينية تحياتها للمقاومة الاسلامية الوطنية اللبنانية التي هزمت المحتلين وأرغمتهم على الفرار من جنوب لبنان. وقدمت لشعب لبنان أحر التحاني والتبريكات بهذا النصر الكبير الذي هو الأول من نوعه منذ تاسيس الكيان الاسرائيلي قبل أكثر من نصف قرن. وقالت ان ما حققته المقاومة الاسلامية بقيادة حزب الله يؤكد قدرة امتنا على التصدي للاعداء بعد فشل الحكومات في القيام بالدور المطلوب منها. وأضافت ان الدول التي هزلت للتطبيع مع الكيان الاسرائيلي تقف اليوم ذليلة وخائفة امام مقاتلي حزب الله الذين حققوا للامه ما فشلت تلك الحكومات في تحقيقه. وتابعت مشيرة الى الصورة التجريبية التي سعت بعض الحكومات العربية للحقها بحزب الله، حتى ان بعضها سعى لخلق تنظيمات وهمية باسم حزب الله ادعى انها اريابية وانها تستهدف وجوده. وتقف هذه الحكومات اليوم ذليلة امام ما حققه المجاهدون اللبنانيون على طريق الحرية والاستقلال والتحرير. واعتبرت المعارضة البحرينية ان الخامس والعشرين من مايو ٢٠٠٠ سيبقى محطة مهمة على طريق نهضة الامة واستعادة اراضيها المحتلة.

التحقيق الفوري في ما قيل عن التعذيب والمعاملة السيئة وتقديم المسؤولين عن ذلك الى القضاء، وانها الاعتقال التعسفي الذي يتم وفقا لقانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ وضمان احترام حقوق الانسان والحریات الاساسية في البلاد.

استغرب المراقبون من التناقض الواضح في تصريحات ادلت بها الشيخة لولوة ال خليفة، ابنة رئيس الوزراء خلال افتتاح معرض الزواج ٢٠٠٠ بمركز المعارض. فبينما حثت الشباب والشابات على تجنب البذخ في مراسم الزواج كان هدف المعرض الترويج للبذخ بدون حدود. فقد حدد منظمو المعرض جوائز لافضل مصمم ازياء وافضل صانعة كعكة زواج وافضل عارض للجواهر وافضل عارض للزهور وافضل مصفف للشعر وافضل مصور زواج. وسوف يكون من بين الجوائز اقامة ليلتين بفندق الميريديان الذي يملكه رئيس الوزراء. وفي الوقت الذي تحدثت فيه الشيخة لولوة عن الزواج تجاهلت تماما مصير النساء الثلاث اللاتي يرزحن في غرف التعذيب بأمر من والدها.

• وفي اطار سياسة فرض افراد العائلة الخليفية الحاكمة على ابناء البحرين قام فواز بن محمد ال خليفة، نجل وزير الداخلية، رئيس الهيئة العامة لرياضة الشباب، بزيارة مدرسة الحكمة الدولية لمقابلة ابناء العائلة الحاكمة. وتم الترويج لهذه الزيارة في الصحافة الرسمية بشكل أظهر للمراقبين ان العائلة الخليفية وابنائها يعيشون عالما آخر يختلف عن عالم المستضعفين من ابناء البحرين، وانهم يشعرون فعلا باختلافهم عن المواطنين.

• ومن جهة اخرى تمين المواطنين النجاح للاجتماع الثقافي الاسبوعي الذي دعته اليه رابطة الادباء والكتاب في البحرين. فقد دعته الرابطة الكتاب والشعراء الذين يبلغون من العمر ١٥ عاما واكثر لحضور اللقاء الاسبوعي الذي سوف يعقد عصر كل يوم اربعاء بمقر الرابطة بدقائق كانو في الصالحية. ويأمل المواطنين ان تؤدي تلك اللقاءات لعطاء أدبي متميز يعبر عن مشاعر المواطنين ومعاناتهم عبر الادوات الادبية، وان لا يكون الجهد الادبي عملا منفصلا عن واقع الناس.

٢٢ مايو

• طالبت المعارضة البحرينية الحكومة القطرية باعطاء الوساطة السعودية فرصة اكبر لتقريب وجهات النظر بين حكومتي البلدين بخصوص الخلاف الحدودي حول جزر حوار البحرينية. كما طالبت حكومة البحرين التحرك السريع على هذا الخط حيث ان امامها ستة اسابيع من الآن وحتى انتهاء المرافعات. جاء ذلك في اثر قرار حكومة البحرين تعليق اعمال اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها في شهر ديسمبر الماضي بعد زيارة امير دولة قطر الى البحرين والتي تضم ولي العهد في البلدين. وقد استقبل قرار حكومة البحرين باستغراب شديد، وقالت السعودية انها فوجئت به. وعرضت دولة الامارات العربية وساطة جديدة، ليس لمنع بدء مرافعات المحكمة الدولية التي سوف تبدأ يوم الاثنين المقبل، بل لاحتماء آثار اي قرار يصدر عن المحكمة بعد انتهاء المرافعات في مطلع شهر يونيو المقبل. وكانت المعارضة قد طالبت الحكومة قبل بضع سنوات باعداد الوثائق اللازمة لاثبات سيادة البحرين على جزر حوار، ولكنها تقاعست في ذلك كثيرا وركزت على قمع المواطنين والاختار من ذلك انها آقلت الدكتور حسين البحارنة، الوزير المكلف بملف الجزر، من منصبه الامر الذي اضعف موقفها كثيرا. وبسبب تلكها في التعاطي مع محكمة العدل الدولية فقد بدا للاخرين وكان موقف البحرين ازاء ملكية الجزر ضعيف، بينما الامر ليس كذلك. وبدلا من التركيز على تلك القضية المهمة فقد كثفت الحكومة قمعها للمواطنين على مدى الاعوام الستة الماضية وما تزال تفعل ذلك حتى الآن. وحكمت المعارضة الحكومة المسؤولة الكاملة ازاء مستقبل الجزر، وطالبتها بفتح الجزر الاخرى مثل ام النعسان وام الصبان وجدة امام المواطنين وعدم حصرها على العائلة الخليفية كما كان الحال عليه مع جزر حوار قبل اندلاع الازمة. وطالبتها بالكشف عن مصير جزيرتي «البينة الكبرى» و«البينة الصغرى» اللتين كانتا موضع نزاع مع السعودية والتي تقول بعض المصادر ان البحرين تنازلت عنهما للسعودية.

• وفي الوقت الذي توترت فيه علاقات ال خليفة مع دولة قطر استمرت جرائم الاعتقال التعسفي والتعذيب. فقد اعتقل من منطقة الديه في ٨ مايو الشاب صادق حسن عبد الوهاب، الذي نقل الى مركز التعذيب بالمخيم ولم يعرف عن مصيره شيء حتى الآن. كما اعتقل من من السنابس كل من: ميرزا سلمان علي، ٢٢، وياسر عبد الله خميس، ٢٢. وجاءت الاعتقالات في اعتداءات وحشية من قبل جهاز التعذيب على منازل الضحايا في ساعات متأخرة من الليل وذلك اضعافا في اهراب المواطنين.

• وتم تفتيش منزلي المواطنين الاخيرين والعيب بمحتوياتها، وأطلق سراحها في اليوم التالي. ومن جهة اخرى أكد الشيخ علي بن احمد الجدهفصي تعرضه لمضايقات واستفزازات واعتداءات من قبل عناصر التعذيب. وتم استدعاؤه عدة مرات وتهديده بعدم الخطابة أثناء الصلاة.

• وقبل اسبوعين تقريبا استدعي ووضع في زنازة لعدة ساعات بعد ان تم تجريده من جميع ملابسه وذلك امعانا في اهانتة قبل ان يخلى سبيله. وكان الشيخ الجدهفصي معتقلا أكثر من اربع سنوات مع الشيخ الجبري ولم يطلق سراحه الا العام الماضي. وفي تطور خطير جدا تعرض الشيخ علي لاعتداء وحشي مساء يوم الاثنين الماضي (١٥ مايو ٢٠٠٠) بعد صلاة المغرب. فبينما كان متوجها الى منزله حاصرته سيارتان من نوع (نيسان سي) و (بيك آب) ونزل منهما ثلاثة اشخاص ملبسين قاموا بضرب الشيخ علي محاولين اختطافه وادخاله السيارة الثانية. ولكن الشيخ علي قاومهم بكل ما لديه من قوة وعندما خاف الجرمون انكشاف امرهم امام الناس لانوا بالفراز. وقد أصيب الشيخ بعدة رضوض في جسده بسبب الضرب الذي تعرض اليه. وفي اليوم التالي اتصل المذنين به وقالوا له: «لقد نجوت هذه المرة ولكن ان استمرت في ما انت عليه فسوف نقتلك انت وزوجتك «ام حسين»، ولدى انتشار هذا الخبر عم المواطنين استياء عام واستنكار لهذا الاسلوب الازهابي في التعامل الخلفي مع ابناء البحرين. وقد أشار الشيخ الى هذه الحادثة يوم الجمعة الماضية بمسجد الانوار، وناشد لجنة حقوق الانسان الحكومية وجزيرتي «اليام» و« اخبار الخليج» التحقيق في القضية ولكنها فشلت في القيام بأي شيء. وقال الشيخ ان هذا نهجه وان كانوا يهدونه بالقتل فهي الشهادة التي ينتظرها. وأشار اليها ايضا في جامع كرابياد ليلة الجمعة الماضية وأضاف قائلا:«برغم التوبيخ النفسي فانه حمل كفتي بيدي». واستدعي الشيخ الجدهفصي يوم السبت الماضي (٢٠ مايو) من قبل جهاز التعذيب ووجهت له تهديدات سيقومون بتنفيذها اذا لم يتوقف عن اداء صلاة الجماعة.

• وعلى صعيد آخر علم ان الشيخ الجبري ما يزال محاصرا في منزله بعد خروجه من المستشفى. وكان كل من الامير ورئيس الوزراء قد زاراه في المستشفى، ورغم ذلك فقد أبقي الحصار الفروض على منزله ومنع المواطنين من زيارته.

نسوة في السجن

مشين مشية الابطال، وتكلمن بلغة الحكماء، وسرن الى معقل الاحرار، فبارك الله لهن من نسوة خيرات. نظرن شزرا الى القاضي وقلن له بلغة ليس فيها الا صرامة الحق وصدق الايمان: قم من مكانك، فلست أهلا له، انك عبد غيرك فلا يحق لك القضاء. كانت الحيرة بادية على وجه ذلك القن وهو يقرأ على تلك السبايا قرارات أسياده. كان يظن انهن سوف يلتصقن العفو منه او من غيره ولكن خاب ظنه عندما التفتن اليه قائلات: أنت خصمنا فكيف تجمع بين الخصومة والقضاء؟ كانت لحظات حرجة امتزج فيها التوتر بالقلق، والدموع بالابتسامات. أيها التربع على كرسي القضاء لا تحكم بعد اليوم فالعدالة تسلخ على مذبحك حضرتك وتمتهن كرامة الانسان بمراك ومسمك. أتعرف اللاتي وففن بالامس امامك وقد كتمت افواههن؟ أرايتهن وهن يهمن بالكلام فينبيري لهن الجلادون بالضرب والاهانة؟ قد تستطيع بسطان غيرك ان تكون وحشا لكنك لن تكون انسانا، فلقد أعمى الحكم وحب الدنيا قلبك فصرت إمعة بيد غيرك تتحرك مثل الدمية وتصدر الاحكام جزافا وظلما.

امامك ايها الخصم أوقفت نسائنا ظلما، وراح العبيد يتسابقون في القمع والعدوان. كان احد عبيدك يقرأ ما كتب له موجهها كلامه لتلك النسوة اللاتي شعرن بالفخر والعزة وهن واقفات امام محكمة جائزة تربع على كرسي قضائها واحد من اشباه الرجال الذين ابتليت بهم امتنا. لم يكن لديه منطق ولا حق، فراح يهدد ويتوعد ويهم بالفتك بالبريئات، لكن كلا منهن كانت تعي قضية شعبها وتحمل هم أمتها. رفضن الظلم والاستبداد فعملن على تغييره بجرأة منقطعة النظير. لم يوجه القاضي - الخصم لهن اي سؤال حول ما دفعهن للانضمام الى قافلة الاحرار والسير على طريق الشهداء، لانه يعلم ان كلامهن سوف يوجهه جدا ويكشف الحقيقة للعالم.

فكانت المحاكمة مقتضية اقتضت على توجيه التهم المملقة اليهن ثم اصدار الاحكام الجائرة بسجنهن جميعا. فالسجن، في نظر الطغيان الخليفي، مقبرة الحقيقة، وسائر عيب الظلمة. لكنه في نظر المجاهدين والابطال مدرسة يتعلم فيها المواطن فنون المقاومة ورفض الظلم واساليب التعبير البليغة التي توجع الظلمة وتكسر جبروتهم وكبرياءهم.

جلسة مقتضية لم تستمر طويلا، بدا فيه القاضي الخليفي محاصرا وكأته هو المتهم. تلكا وهو يقرأ الحكاية التي كررها مرارا بحضور جحافل الاحرار المكبلين بالقيود والاغلال، لقد حفظها، برغم غبائه، عن ظهر قلب، لكثرة ترديدها منذ ربع قرن. كان كل ما في قاعة المحكمة يضع بالاسى والحزن والضجر. فالمقاعد تكاد تنطق بلعن اليوم الذي وطأت فيه اقدام الظالمين أرض اوال ودنستها، فقد ملئت سماع المعزوفة التي لم تتغير، وكادت تتحرك لهول المناساة. اما الحيطان فقد همت بالسقوط على الارض وقد سئمت العيش في عالم يحكمه الوحوش الكاسرة. كان الجلاوزة مثل دمى تتحرك بدون قلب ولا ضمير، تتحرك بالاشارة وتستجيب للوامر مثل الآلات. أتري كيف يبلغ انسان هذا المبلغ من العمى، وكيف يصبح الشيء معدوما وهو موجود؟ لم تجتمع المتناقضات يوما الا في الملكة الخليفة الظالمة التي لم تعرف العدل يوما ولم تنتم الى جنس الانسانية ساعة. فأفرادها يستمتعون بأئين المظلومين ويتسابقون في ارتكاب الآثام والجرائم، ولا يتورعون عن التعذيب والقتل. تختصر حياة الانسان وكرامته في حضرتهم فلا يبقى للانسانية معنى، وتتحرر الكرامة امامهم كلما رأَت المنكرات ترتكب من كبيرهم وصغيرهم فلا ناهي ولا مستنكر. أية حياة هذه التي يعيشونها، وماذا يقولون غدا امام المقدر الجبار؟

حلية الاحرار

ما لي أراك بذاك القيد مرتها في معصم الاحرار حليتهم لا تسألن لماذا عيشهم نصب لم الثريا بأفلاك معلقة فهم شموع يضيئون الطريق لنا دعني أقبل أشلاء مقطعة ومن سناء محياك الجميل أرى دعني أصلي بمحراب به شعل لكي أعيش هنيهات بحضرتة الخير في بطل في قلبه ألم في كفه قبضة تهتز معلنة هو الشباب الذي يزهو بطلعته

مالي أراك بذاك السجن معتقلا ماذا اعترى هؤلاء القوم في بلد بك التمام صارت تتقي خطرا رأيت فيك جمال الحق منتعشا أستغفر الله ان أشركته أحدا للمم جراحك لا غالتك غائلة والعق دماك كفاك الله شرهم يا حادي العيس عرج عند سجنهم وقل لهم عندما نحظى برؤيتهم الارض أرضكم والشعب شعبكم

سلوى، وحنان، وليدا، ولدن من رحم هذه الامة، ولم يعرفن حريتهن الا عندما أوتقهن الظالمون بالسلاسل، وساقوهن الى الزنانات. هناك عرفن انفسهن وأيقن بوجودهن: نحن نناضل، فنحن موجودات، نحن مقيدات بالسلاسل، فنحن حررات. كانت نفس كل منهن اكبر من الاخرى، فتسابقن الى نيل المكرمات، ووقفن بجانب اخوتهن في النضال وعمل الخير والدفاع عن المظلومين. في بلد يحكمه الاستبداد لا يصح الصمت، فالساكت عن الحق شيطان أخرى، وان اكبر الجهاد عند الله كلمة حق امام سلطان جائر. قلن كلماتهن بشجاعة خارقة وعنفوان كبير. رأين بأعينهن كيف تمتهن كرامة الانسان، وكيف يعذب الاطفال

في الشوارع والزنانات على حد سواء، وسمعن قصص الامهات اللاتي سحب اولادهن من احضانهن في جنح الليل، فتسألن: أما أن لييل ان ينجلي؟ وفي ذات يوم قرر ان يكون لهن موقف تاريخي خالد، فكسرن قيود الجبن والخوف وخرجن متمردات على الحكم الخليفي العفن وصرخن بوجه القتل والسفاحين: الخزي لكم والعار والشنار، يحيا الشعب، يسقط المستبدون والظالمون. رفعن قبضات ايديهن هاتفات بالحرية، عاشقات للشهادة. وحين ألقى القبض عليهن، قلن بلسان واحد: فرنا ورب الكعبة. فلتهنان يا بنات اوال بهذه المنزلة الرفيعة عند الله، ولكم عهدا من كل الاحرار بان يستمر النضال حتى النصر او الشهادة.

المنطقة خصوصا لجهة تطبيع العلاقات مع الكيان الاسرائيلي. وتبذل واشنطن جهودا كبيرة لتشجيع الانفتاح الخليجي على الكيان الاسرائيلي، لكن المواطنين الخليجيين اكدوا عدم رغبتهم في ذلك. وجاء مؤتمر مقاومة التطبيع الذي عقد في الكويت مؤخرا ليؤكد تلاحم القوى الاسلامية وغيرها الراض للتطبيع. وقد عبر المثقفون الخليجيون خلال ذلك المؤتمر عن موقفهم المبدئي المعارض للسياسة الامريكية الضاغطة نحو التطبيع، وشكلوا امانة عامة للاستمرار في ذلك المشروع وتأكيده عبر فعاليات كثيرة. هذا في الوقت الذي تسعى فيه بعض دول الخليج مثل البحرين للتقارب مع الكيان الاسرائيلي والتعاون معه خصوصا في مجالات الامن والتواصل السياسي. وهناك مؤشرات عديدة على ذلك منها استدعاء بعض الشخصيات الصهيونية المحسوبة على «اسرائيل» الى المنطقة ومنها استعانة حكومة البحرين بجهاز الموساد الاسرائيلي في مواجهة المعارضة البحرينية. ان هناك الآن مشاكل سياسية وحقوقية كثيرة بمنطقة الخليج. واذا لم تبادر الحكومات لاتخاذ خطوات كبيرة لحل تلك المشاكل والاعتراف بتطورات الاوضاع الدولية والاقليمية باتجاه المزيد من الحرية والديمقراطية فسوف تكون تبعات ذلك التجاهل خطيرة على الانظمة. وما تقارير منظمة العفو الدولية الا بداية الطريق، فهل تعي الحكومات ذلك؟

متى تستيقظ حكومات الخليج وتبدأ الإصلاح؟ - التتمة من ص ١

انزعاج الامارات من تقارب السعودية مع ايران، الامر الذي ترى فيه مساومة على موقفها من الجزر الثلاث. واتسمت العلاقات بين البحرين وقطر بالتنشج المتواصل، وحتى بعد ان اعيدت العلاقات بينهما بدأت في التداعي مؤخرا بعد فشل المحاولات لسحب المشكلة الحدودية من محكمة العدل الدولية. وقد بدأت المحكمة مرافعاتها حول القضية الشهر الماضي ويتوقع ان تكون لقراراتها ايقاعات غير سعيدة على صعيد العلاقات بين الدوحة والمنامة. وقد تنعكس على العلاقات الخليجية بشكل عام. وهناك المشاكل غير الحميمة بين الكويت وقطر بسبب تداعيات الموقف من العراق ونشاط قناة الجزيرة القطرية التي تسمح احبانا للرأي الآخر بالتعبير عن نفسه. وهكذا فان عدم صفاء العلاقات داخل المنطقة بالإضافة الى عدم استقرار اوضاعها الداخلية يضاعف صعوبات الوضع ويجعله مليدا بالسحب بشكل دائم. امام هذه الحقائق فليس امام دول مجلس التعاون الخليجي سوى ادراك خطورة التصلب ازاء التطوير السياسي الداخلي والسماح بقدر اكبر من الانفتاح. واذا كانت القوى الغربية مثل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا قادرة على توفير الحماية الخارجية لهذه الدول فان لهذه الدول كذلك سياساتها ومشاريعها في